جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الإدارة العامة

أثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

The Impact Of Conforming To The General And Special Accreditation Criteria On Achieving The Private Universities' Goals In Jordan: A Field Study From Faculty Members' Perspective

إعداد الطالبة: رانيا الغزاوي

2006370016

إشراف

الأستاذ الدكتور: نعيم نصير

حقل التخصص(إدارة عامة)

1430هـ - 2009م

أثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

The Impact Of Conforming To The General And Special Accreditation Criteria On Achieving The Private Universities' Goals In Jordan:

A Field Study From Faculty Members' Perspective

إعداد: رانيا أحمـــد محمود الغزاوي

بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة إربد الأهلية,2005

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة في

جامعة اليرموك، إربد، الأردن

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور نعيم نصير.. مشرفاً ورئيسًا

أستاذ,إدارة عامة, جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور محمد الطعامنة .... عضوًا

أستاذ،إدارة عامة، جامعة اليرموك

الدكتور رائد عبابنة .... عضوًا

أستاذ مشارك، إدارة عامة،جامعة اليرموك

الدكتور يحيى ملحم .... عضوًا

أستاذ مشارك، إدارة أعمال، جامعة اليرموك

الإهـــداء

إلى الذي أعطاني حصاد تعبه وما مل العطاء

إلى الكريم الذي أقف خجولاً أمام عظيم عطائه

إلى الصدر الدافئ والقلب الكبير

أدامك الله منارة حياتنا وتاجا فوق رؤوسنا

أبي الغالي

إلي الكلمة الأولى على الشفاه

إلى النبض الذي يمدني بالحياة

إلى الروح التي تصلني بالإله

إلى من كان دعائها سر النجاح

أمي الغالي

إلى الأمل والمستقبل

إلى من أفتخر بنجاحهم وكأنه نجاح لي

إلى الذين أحمل حبهم في قلبي دائما

أخواتي الأعزاء

إلى من بدأت معهم الدرب فكان النجاح

إلى من جعلوني أنظر إلي الدنيا بآمال وطموحات جديدة

إلى من أحبهم ويحبوني إلي أخوة لم تلدهم أمي

أصدقائي

الشكر والتقــدير

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيرًا طيبًا مباركًا على نعمائه التي لا تحصى وآلائه التي لا تُعــد. وأصلي وأسلم على سيد الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى أصحابه أجمعين. الحمــد لله الذي وهبني عافيةً وعزمًا وعُمرًا لإتمام هذا العمل العلمي المتواضع وإظهارهِ على بقُعة الوجــود ليكونَ ما شاء اللهُ لهُ أن يكون. ومن تمام الشكر لله تعالى تقديم الشكر والعرفان لمن قيضهُم عــزّ وجل لي أساتذةً أجلاّء، أناروا لي سبيلاً إلى العلم وأرشدوني إلى الطريق الصواب.

وأجد من واجبي في هذا المقام أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم التقدير لأســتاذي الفاضــل الأســتاذ الدكتور نعيم نصير، سديد الرأي، نافذ البصيرة، واسع الصدر، غزير العلم كبير العطــاء. الــذي كرّس كل جهد ممكن بجد وحرص ومثابرة، فلقد منحني من علمه الغزير، ووقتهِ الكثير، وأنار لي بنصائحهِ القيّمة عتمة الطريق فكان له الأثر العظيم في إعداد هذه الدراســة وإخراجهــا بأفــضل صورة، فجزاه اللهُ عنّي وعن طلبةِ العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للعلماء الأجلاّء أعضاء لجنة المناقشة الذين سأحظى بــشرف قراءتهم لبحثي، وتوجيهاتهم السديدة ولفتاتهم المفيدة، الأستاذ الدكتور محمد الطعامنة، والــدكتور رائد عبابنة، والدكتور يحيى ملحم، فجزآهم عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع العاملين في الجامعات الخاصة على ما قدموه لي من عون ومــساعدة كان لهم الأثر في اجتياز هذه المرحلة الأكاديمية.

قائمة المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

(الغزاوي، رانيا. أثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة في الأردن : دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،(2009)، إشراف: أ.د نعيم نصير).

الملخص

هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على أثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ولتحقيق أهداف الدراسة وزعت(484) استبانه على الجامعات التالية(إربد الأهلية، وجرش الأهلية، وفيلادلفيا، والعلوم التطبيقية، وعمان الأهلية) وكان عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل(254) استبانه، بنسبه حوالي 60%.

تم استخدام منهجية المسح الإحصائي الوصفي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. جاء المستوى العام لاستيفاء معايير الاعتماد عاليًا.

2. جاءت المجالات التالية بدرجة عالية (مجال القبول والتسجيل، ومجال الهيئة التدريسية، ومجال رسالة الجامعة وأهدافها، ومجال الخدمات الطلابية، ومجال المكتبة ومصادر المعلومات).

3. وجاء بدرجة متوسطة (مجال خدمة المجتمع، ومجال البرامج والتدريب).

4. تحقيق الجامعات الخاصة لأهدافها جاء بدرجة عالية.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات(الجنس، والرتبة الأكاديمية).

6. هناك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير (الجامعة).

7. وجدت الدراسة علاقة ايجابية ذو دلالة إحصائية لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

انتهت الدراسة بعدد من التوصيات لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة اللازم توفرها في الجامعات، من أهمها: إعطاء حرية لأعضاء هيئة التدريس، وإدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة كوسائل أساسية، ووضع نظام صارم لضبط تصرفات الطلاب.

الكلمات المفتاحية: استيفاء، معايير، الاعتماد، اعتماد عام، اعتماد خاص.

الفصل الأول

الإطـــــار العــــام للدراســــة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1المقدمة:

يتطلّب بناء المجتمع الحديث الاهتمام بالبناء المعرفيّ والذي يعتبر التعليم أهمّ ركائزه الأساسيّة، والذي يتطلب تكريس الجهود والطاقات اللّازمة لتحقيق طفرة نوعية في التعليم، والتي لا يقتصر العمل من أجل تحقيقها على جهد المؤسسات الحكومية، بل لا بد من الشراكة المجتمعيّة المتزايدة، والتي تتيح الاستفادة من الإمكانات وموارد التعليم الذاتية والمتنوعة والمتوفرة في القطاع الخاص. ولا بد أن يواكب ذلك تنمية البيئة الملائمة لتوظيف تكنولوجيا المعلومات للارتقاء بالتعليم العالي وتوجيه مخرجاته نحو تنمية المجتمع.

لقد رافق التطوُر الشامل للتعليم الجامعي، والذي يشكل ميداناً تنافسيًا بين القوى العالميّة، تزايداً في الاهتمام بمعايير الاعتماد الجامعي، خصوصاً في عالم يزداد فيه الاعتماد المتبادل والتداخل والتنافس بين مؤسسات التعليم العالي، مما أدى إلى تعرض النظم التعليمية للنقد دومًا.

لقد عرف الأردن مؤسسات التعليم العالي في الخمسينات من القرن العشرين وذلك بتأسيس (دور المعلمين)، ومعاهد إعداد المعلمين (كليات المجتمع المتخصصة)، وهي خطوة تمهيديّة لبدء مسيرة التعليم العالي والذي بدأ بإنشاء الجامعة الأردنيّة سنة 1962م. إلا أن تأسيس الجامعة الأردنية لم يمنع من استمرار تدفق الطلبة الأردنيين نحو الخارج، لتلقّي تعليمهم العالي سواء في البلدان العربية (مصر وسوريا والعراق ولبنان)، أو في الدول الأجنبيّة، وكان الطلبة الراغبون في

دراسة الطب والهندسة والصيدلة، يتجهون نحو دول أوروبا الغربيــة وأمريكــا وروســيا ودول المنظومة الاشتراكيّة السابقة، في حين استقطبت الجامعة الأردنية طلبة الآداب والاقتصاد والتجارة والعلوم، ومع منتصف السبعينيات شهد التعليم العالي في الأردن خطوة جريئة بتأسيس جامعة في الشمال وأخرى في الجنوب، واستوعبت جامعة مؤتة التي أنشئت عام 1981 في جنوبي المملكة، جناحاً عسكرياً وآخر مدني. في حين تفرع عن جامعة اليرموك في شمال المملكة جامعة أخــرى أيضاً في الشمال تخصصت بالعلوم والتكنولوجيــا وهـــي جامعـــة العلـــوم والتكنولوجيــا (أبـــو الشعر،2007).

إلا أنّ التسارع المتزايد نحو التعليم العالي في الأردن، أفرز ظــاهرة واســعة الانتــشار، تمثلت في قيام العديد من الجامعات الأهلية، التي أخذت تحل بديلاً سريعاً عن التعليم في الخـــارج، ونجحت في استقطاب طلبة من خارج المملكة، وأعضاء هيئات تدريسية على مستوى كبير مـــن الكفاءة. ويبدو أنّ الاستثمار في التعليم مجد، وأنّ رأس المال المحليّ لم يحجم عن الاستثمار فـــي التعليم العالي، وقد فرضت هذه الظاهرة نفسها بقوة في الأردن، ممّا دفع وزارة التعلــيم العـــالي للالتفات نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، ووضع معايير معتمدة لتطبيـــق الجـــودة المطلوبة.

1-2 مشكلة الدراسة:

مع تطور التعليم العالي في الأردن في السنوات الأخيرة، لوحظ في البداية أنّ مخرجـــات التعليم للجامعات الخاصة ليست بذات الكفاءة والفاعليّة لتنفيذ خطط التنميّة الشاملة في البلاد. وهذه المخرجات بحاجة إلى تحسين أدائها وكفاءتها وفق معايير اعتماد خاصة وعامة تعتمدها الجامعات

الأردنية الخاصة على حد سواء. وفي بعض الأحيان قد يكون اختيار رؤساء الجامعات غير موفق، أو عدم استقرار الإدارات والجامعات، وغياب المعايير الأكاديمية وعدم الشعور بالأمان وهذا له انعكاساته السلبية على الحياة الجامعية العلمية والأكاديمية ومخرجتها(www.jafwinfo.org).

و يمكن التعرف على مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

1: إلى أي مدىً استوفت الجامعات الخاصة لمعاييرالاعتماد العامة والخاصة الموضوعة من وزارة التعليم العالي.

2: إلى أي مدى استوفت الجامعات الخاصة لمعايير الاعتماد العامة والخاصة في كل من مجالات: رسالة الجامعة، والهيئة التدريسية، والبرامج والتدريب، والخدمات الطلابية، والمكتبة ومصادر المعلومات، وخدمة المجتمع، والقبول والتسجيل.

3: إلى أيّ مدى ساعد استيفاء الجامعات الخاصة لمعايير الاعتماد العامة والخاصة في تحقيق الجامعات الخاصة.

1-3 أهمية الدراسة:

تنبثق أهميّة الدراسة من خلال محاولة التعرف على مدى استيفاء معايير الاعتماد لدى الجامعات الأردنية الخاصة من خلال المجالات التالية: رسالة الجامعات الخاصة وأهدافها، والهيئة التدريسية، والبرامج التدريبية، والخدمات الطلابية، والمكتبة ومصادر المعلومات، وخدمة المجتمع، والقبول والتسجيل. وتبرز أهمية الدراسة من الحاجة إلى استيفاء معايير الاعتماد الأكاديميّ في برامج الجامعات الخاصة والتي تشكل ضمانًا لكفاءة خريجي هذه الجامعات. علماً أنّ موضوع

الاعتماد الأكاديمي من المواضيع حديثة الطرح على الساحة المحلية والعربية. كما تنبثق أهمية الدراسة لكونها من الدراسات القليلة أو النادرة على حد علم الباحثة التي تناولت مدى استيفاء الجامعات الخاصة الأردنيّة لمعايير الاعتماد وأثر استيفاء هذه المعايير على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء التدريس. حيث أنها شملت أعضاء هيئة التدريس من جميع الكليّات للجامعات التي طبقت عليها الدراسة دون استثناء. كما تكمن أهمية الدراسة من إمكانية التعرف على أهمّ معايير الاعتماد الأكاديمي التي يتوجب توفرها في الجامعات الخاصة، والتي يجب إعطاءها أهمّية أكبر من غيرها، وذلك من خلال التوصيات التي ستنتهي إليها الدراسة ومن خلال إجابة أفراد العينة على سؤال مفتوح أعد لهذا الغرض. كما تظهر أهمّية هذه الدراسة لكونها تتم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها وهم الأكثر معرفة بمعايير جودة وكفاءة خريجي الجامعات.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التاليّة:

- التعرف على المستوى العام لاستيفاء الجامعات الخاصة الأردنية لمعايير الاعتماد الأكاديمي مجتمعة.
- التعرف على مستوى استيفاء الجامعات الخاصة الأردنيّة لكل معيار من المعايير الفرعيّة السبعة التالية:

أ. رسالة الجامعة وأهدافها .

ب. الهيئة التدريسيّة .

ج. البرامج والتدريب .

د . الخدمات الطلابيّة.

ه. المكتبة ومصادر المعلومات .

و. خدمة المجتمع.

ز. القبول والتسجيل.

- التعرف على أثر استيفاء معايير الاعتماد العامّة والخاصّة على تحقيق الجامعات الخاصة لأهداف التعليم العالي.

- التعرف على أهم اقتراحات الهيئة التدريسيّة نحو أهم السبل لرفع مستويات استيفاء الجامعات الخاصة لمعايير الاعتماد.

5-1 أسئلة الدراسة:

هدفت الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1: ما المستوى العام لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة لدى الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

2: ما مستوى استيفاء الجامعات الخاصة لمعايير الاعتماد في المجالات التالية:

رسالة الجامعة وأهدافها، والهيئة التدريسية، والبرامج والتدريب، والخدمات الطلابية، والمكتبة ومصادر المعلومات، وخدمة المجتمع، والقبول والتسجيل .

3: ما مستوى تحقيق الجامعات الخاصة لأهدافها كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية.

6-1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات أفراد أعضاء هيئة التدريس نحو استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى للمتغيرات الشخصية(الجنس، والرتبة الأكاديمية، والجامعة، والخبرة). وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

أ. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات أفراد العينة نحـــو استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى للجنس.

ب. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات أفراد العينة نحو استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى للرتبة الأكاديمية.

ج. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات أفراد العينة نحو استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى للجامعة.

د. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات أفراد العينة نحـــو استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى للخبرة.

الفرضية الثانية:

- لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

أ. لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار رسالة الجامعة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

ب. لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار الهيئة التدريسية على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

ج. لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار الخدمات الطلابية على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

د. لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار البرامج والتدريب على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

هـ. لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار القبول والتسجيل على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

و. لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار المكتبة ومصادر المعلومات على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

ز. لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار خدمة المجتمع على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

7-1 تعريف المصطلحات:

الاعتماد Accreditation:

هو مكانة أكاديمية، أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة التعليمية أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات التقييم التربوية (الزيادات،2008).

الاعتماد الأكاديميّ:

الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية لأي مؤسسة أو برنامج تعليمي في ضوء استيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة التي تصدرها هيئات ومؤسّسات أكاديميّة متخصصة, فهو صيغة لتقويم المؤسسات التعليميّة تقوم به هيئات أو تنظيمات مؤهلة على أساس مجموعة من المعايير التي تثبت أنّ مواصفات وإجراءات جيدة تتوافر فيها، سواء من حيث أعضاء هيئة التدريس أو البرامج أو المناهج أو الطلاب أو الإمكانات الماديّة والبشرية(العريمي،2005).

المعيّار: هو النظام الذي تتفاعل من خلاله جميع المدخلات بهدف الوصول إلى أفضل المخرجات التعليمية(الغميز،2004).

التقويم والاعتماد الأكاديمي: خضوع المؤسسات الجامعيّة لعملياتّ التقويم والاعتماد وبشكل مستمر وذلك للتأكد من حسن سيرها وتطورها ومواءمتها للمتغيرات(المنظمة العربية للتربية والعلوم، 2000، من ص1- 5).

الاعتماد العام:

الاعتماد العام يأتي بعد أنّ يُرخص مجلس التعليم العالي المؤسسة ويقوم على محاور أساسية خمسة وهي : محور أعضاء هيئة التدريس، ومحور مساحة الأرض، ومحور قاعات التدريس، ومحور المكتبة، ومحور القبول والتسجيل، وفي ضوء القيم الرقمية لهذه المحاور حسب شروط الاعتماد يتم تحديد الطاقة الاستيعابية العامة بحساب متوسط اقل ثلاثة محاور على ألا تزيد عن القيمة الرقمية لمحور أعضاء هيئة التدريس فهي المحور الأساسي المحدد للطاقة الاستيعابية العامة(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي،2008).

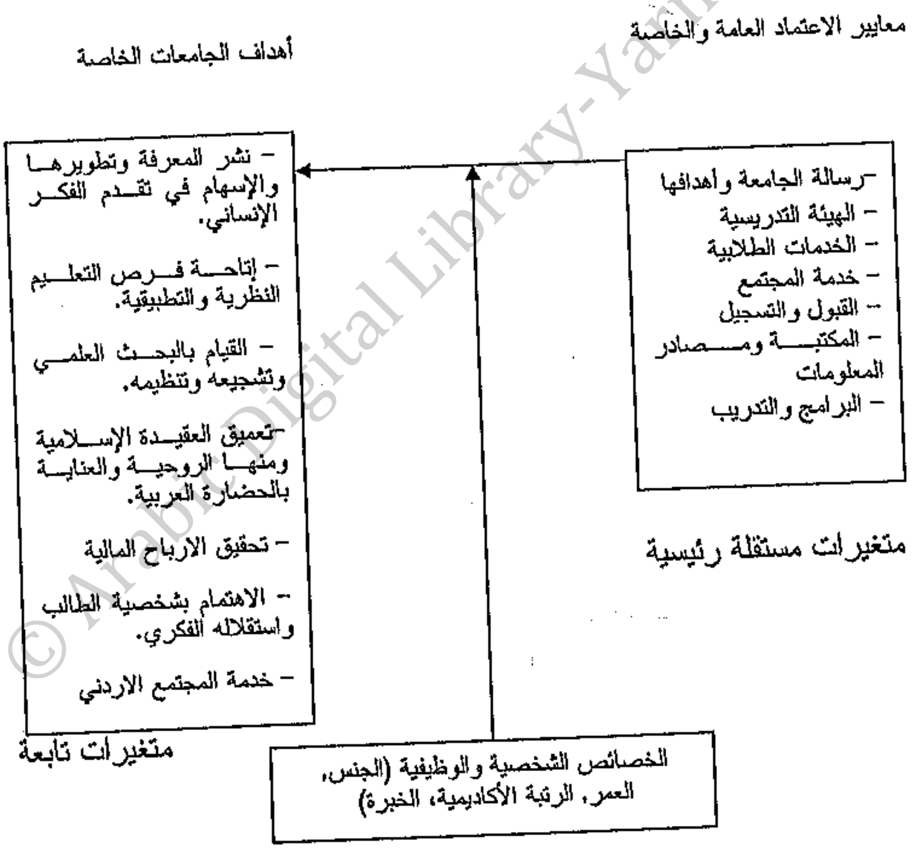
الاعتماد الخاص:

الاعتماد الخاص لتخصص ما له محاوره ومنها محور الخطة الدراسية، ومحور أعضاء هيئة التدريس، ومحور الطلبة، ومحور المكتبة، ومحور المختبرات والمشاغل، ومحور التجهيزات والوسائل التعليمية، ومحور الإدارة. وتحسب الطاقة الاستيعابية لتخصص ما على أساس عدد أعضاء هيئة التدريس في القسم المعني مع الأخذ بعين الاعتبار الساعات المعتمدة التي يدرسها أعضاء في القسم خارج قسمهم وتلك التي يدرسها في القسم أعضاء من خارجه(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي،2008).

1-8 نموذج الدراسة:

يبين الشكل رقم (1) نموذج الدراسة، حيث يمثل المتغيرات المستقلة الرئيسية (المعايير بأبعادها السبعة) والمتغيرات المستقلة الفرعية(الديموغرافية والوظيفية) والمتغير التابع(أهداف الجامعات بأبعادها الخمسة).

شكل رقم (1) نموذج الدراسة:



1-9 منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الميداني، وذلك بالاعتماد على نوعين من المصادر هما :

1- **المصادر الثانوية:** وتمثلت بالرجوع إلى الأدبيات المختلفة، واستخدام المراجع والمصادر المتوفرة في المكتبات، وعلى شبكة الانترنت، وذلك من أجل بناء الإطار النظريّ لموضوع الدراسة.

2- **المصادر الأولية :** وتمثلت بجمع المعلومات من مصادرها(مجتمع الدراسة) بواسطة استبانه طورتها الباحثة بهدف تحليلها إحصائيًا للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من فرضياتها.

1-10 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس من حملة درجة الدكتوراه العاملين في الجامعات الخاصّة، والتي اكتملت بنيتها التحتية ووصلت إلى طاقتها الاستيعابية القصوى, وتضم جامعة إربد الأهلية، وجامعة جرش، وجامعة فيلادلفيا، وجامعة العلوم التطبيقية، وجامعة عمان الأهلية، وهي الجامعات الخاصة التي مر على إنشائها 14 سنة فأكثر، أمّا عينة الدراسة فكانت عينة عشوائية بنسبة (50%) من مجتمع الدراسة وتّم اختيارها ليتناسب حجمها وطريقة تحديدها مع مقتضيات المنهجية العلمية، وبلغ عدد مجتمع الدراسة (969) من مختلف الرتب

الأكاديمية(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، وقد تم توزيع عدد من الاستبيانات على كل كلية بما يتناسب مع عدد أعضاء هيئة التدريس فيها. وقد قامت الباحثة بتوزيع حوالي(484) اســتبياناً بنسبة (50%) من المجتمع الكلي المكون من مختلف كليات الجامعات وتم استرداد(263) استبياناً, وبعد تفحص الاستبيانات العائدة تم استبعاد (9) استبيانات لكونها غير مكتملة، مما يعني أنّ العدد النهائي والصالح للتحليل كان (254) استبانه. وبذلك تشكل الاستبيانات المسترجعة (52,5%) من الاستبيانات الموزعة وهي نسبة مقبولة إحصائياً. والجدول رقم(1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (1)

مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وعينة الدراسة في الجامعات المبحوثة

اسم الجامعة	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مجتمع الدراسة	عينة الدراسة
إربد الأهلية	6	16	98	120	60
جرش	16	27	106	149	74
فيلادلفيا	22	57	147	226	113
العلوم التطبيقية	22	53	170	245	122
عمان الأهلية	26	53	150	229	115
المجموع	92	206	671	969	484

- المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي، (2007_2008)

جدول رقم(2)

عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

اسم الجامعة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	نسبة الاستبيانات المسترجعة %
اربد الأهلية	60	36	%60
جرش	74	46	%62
فيلادلفيا	113	55	%48.7
العلوم التطبيقية	122	53	%43
عمان الأهلية	115	64	%55.7
المجموع	484	254	%52.5

1-11 مراحل تطوير أداة الدراسة

استناداً إلى الإطار النظري وبعد الاطلاع على مجموعة من الاستبيانات في الدراسات السابقة قامت الباحثة بتطوير استبانه بهدف تحليلها إحصائياً كأداة لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة(معايير الاعتماد) والمتغير التابع (أهداف الجامعات) من جهة, ومعرفة أية فروقات إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأراء عينة الدراسة حول المتغيرات المستقلة الأساسية والمتغير التابع تعزى للمتغيرات المستقلة الفرعية (الخصائص الديموغرافية والوظيفية) لاختبار فرضيات الدراسة وبالتالي قبولها أو رفضها, والإجابة عن أسئلة الدراسة. وفيما يلي توضيح أداة الدراسة:

الجزء الأول : ويشمل المعلومات عن المتغيرات المستقلة الفرعية (الديموغرافيـة والوظيفيـة) لجميع مفردات عينة الدراسة والمتمثلة بالجنس, والرتبة الأكاديمية, واسم الجامعة, ومدة الخدمة بالجامعة.

الجزء الثاني: يتألف هذا الجزء من سبعة مجالات موزعة على (55) عبارة مثلت المتغيرات المستقلة الرئيسية (معايير الاعتماد) والمتغير التابع(أهداف الجامعات) وكانت كالتالي:

أولاً: مجالات معايير الاعتماد وتتضمن:

1. **رسالة الجامعة وأهدافها** تقيسه العبارات (1-10)
2. **الهيئة التدريسية** تقيسه العبارات (11-19)
3. **البرامج والتدريب** تقيسه العبارات (20-23)
4. **الخدمات الطلابية** تقيسه العبارات (24-30)
5. **المكتبة ومصادر المعلومات** تقيسه العبارات (31-36)
6. **خدمة المجتمع** تقيسه العبارات (37-41)
7. **القبول والتسجيل** تقيسه العبارات (42-47)

ثانياً: أهداف الجامعات تقيسه العبارات (48-55)

الجزء الثالث: يتألف هذا الجزء من سؤال مفتوح وضع من أجل بيان اقتراحات مفهوم أثر استيفاء معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

12-1 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

- صدق الأداة:

هدفت هذه العملية إلى التأكد من أن المقياس الذي استخدم في هذه الدراسة (أداة الدراسة) يقيس فعلياً ما ينبغي قياسه من اختبار الصدق الظاهري الذي تم استخدامه في هذه الدراسة, ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بعرض الاستبانه على خمسة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك للتحقق من صدق الاستبانه, وتم الأخذ بآرائهم واستبعدت العبارات غير الملائمة وأضيفت العبارات الملائمة وعدلت بعض العبارات.

- ثبات الأداة:

ويقصد فيه إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة باستخدام أداة القياس نفسها على الأفراد نفسهم في نفس الظروف. لذلك تم استخراج قيمة الثبات من خلال معامل كرونباخ الفا **(Cronbach Alpa)** للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة المستقلة (معايير الاعتماد) والمتغير التابع (أهداف الجامعات) حيث بلغت قيمة ألفا لمتغير معايير الاعتماد جميعها (0.95) ولمتغير أهداف الجامعات(0.86). والجدول رقم(3) يبين معامل الثبات لمتغيرات الدراسة، وتراوح معامل كرونباخ ألفا لمجالات الاعتماد السبعة بين 0.81-0.87 وهو مستوى ثبات عال ومناسب لأهداف هذه الدراسة.

جدول رقم(3)

معامل الثبات كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)

اسم المجال	معامل الثبات (كرونباخ الفا)
رسالة الجامعة	0.87
الهيئة التدريسية	0.84
البرامج والتدريب	0.81
الخدمات الطلابية	0.83
المكتبة ومصادر المعلومات	0.83
خدمة المجتمع	0.82
القبول والتسجيل	0.84
الأهداف	0.86
المعايير ككل	0.95

1-13 الأساليب التحليلية الإحصائية المستخدمة:

من أجل الوصول إلي نتائج الدراسة والتحقق من فرضياتها وللإجابة عن أسئلتها, قامت الباحثة بترميز الاستبانه بحيث حصل توزيع ليكرت الخماسي على درجات الموافقة التالية:

- 5= بدرجة عالية جداً.
- 4= بدرجة عالية.
- 3= بدرجه متوسطه .
- 2= بدرجة منخفضة.
- 1= بدرجة منخفضة جداً.

كما أعطت الباحثة التدرج التالي للمتوسط الحسابي لنتائج الإجابات المختلفة, وذلك من اجل فهم هذه النتائج:

- 1 أقل من 2.5 منخفضة.
- 2.5 أقل 3.5 متوسطة .
- 3.5 – 5 عالية.

تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية وذلك بعد إدخال بيانات الاستبانات للحاسوب باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Sciences SPSS):

- مقياس الإحصاء الوصفي (**Descriptive Statistic**) : وذلك لوصف خصائص مجتمع الدراسة اعتماداً على التكرارات، والنسب المئوية، واستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية.
- معامل ارتباط بيرسون (**Person Correlation**) : وذلك من اجل اختبار علاقة المتغيرات المستقلة (معايير الاعتماد) في المتغير التابع.
- تحليل الانحدار المتعدد المتدرج (**Step Wise Regresion**) : لمعرفة أثر استيفاء معايير الاعتماد على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA): وذلك من أجل بيان أية فروقات إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأراء عينة الدراسة حول المتغيرات المستقلة الأساسية والمتغير التابع تعزى للمتغيرات المستقلة الفرعية (الخصائص الديموغرافية والوظيفية).
- اختبار توكي (Tukey Test) : وذلك من أجل بيان الفروقات البعدية التي أظهرها تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

1-14 محددات الدراسة:

1- اقتصرت الدراسة على الجامعات الخاصة التالية (إربد الأهلية، وجرش الأهلية، وفيلادلفيا، وعمان الأهلية، والعلوم التطبيقية)، بسبب استقطابها أعداد كبيرة من الطلاب في بداية كل سنة دراسية.

2- كما اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس ذوالرتب التالية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، لكونهم الفئة الأكثر إدراكاً بمعايير الاعتماد والتي يجب توفرها في الجامعات.

3- إضافة إلى اعتماد الدراسة على أسلوب الاستبانة لجمع البيانات، وهذا الأسلوب يعكس الاتجاهات التي تتأثر بعوامل كثيرة ومتعددة يصعب السيطرة عليها والتأثيرعليها مما قد يؤثرعلى إجابات المبحوثين. وقد يميل بعض أعضاء هيئة التدريس إلى المبالغة بمدى استيفاء جامعاتهم لمعايير الاعتماد لإرضاء إدارة هذه الجامعات ولتجنب الإحراج معها.

4- كذلك واجهت الباحثة بعض الصعوبات المتعلقة بمحدودية توافر الدراسات الميدانية التي تتعلق بمدى استيفاء معايير الاعتماد العام والخاص وأثرها على تحقيق أهداف الجامعات.

5- تدني نسبة الاسترجاع لأداة الدراسة من جامعتي العلوم التطبيقية وفيلادلفيا مقارنة بالجامعات الأخرى، إذ بلغت نسبة الاسترجاع 43% , 48.7% على التوالي.

6- تدني نسبة الاستجابة على السؤال المفتوح في أداة الدراسة حيث بلغت النسبة (20%) فقط من الاستبيانات التي خضعت للتحليل.

الفصــــل الثانـي

الإطـــار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الخلفية النظرية والدراسات السابقة

2-1 المبحث الأول: الخلفية النظرية

ستحاول الباحثة في هذا الفصل التطرق لمفهوم الاعتماد, وتطوره, وأهدافه, والتعليم في الأردن, وهيئة اعتماد التعليم العالي في الأردن, ومعايير الاعتماد, والتعريف بالجامعات موضوع الدراسة.

2-1 مفهوم الاعتماد وتطوره:

يرى العديد من الباحثين أن مفهوم الاعتماد يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر, وأنه ظهر في عام 1906م, ويرى البعض أن الاعتماد ظهر كنشاط وطني في الولايات المتحدة عام 1906,عندما أجمعت أربعة جمعيات تعليمية إقليمية وبعض ممثلي مجالس الامتحانات على تقديم خطة لصياغة عبارات مشتركة لمعايير القبول(العريمي,2005).

فالاعتماد في أمريكا يقوم على التقويم الداخلي، والخارجي والمساءلة والتحسين للمؤسسات ولبرامجها في ضوء معايير الاعتماد المعلنة، والتأكد من تحقيق رسالتها وأهدافها, بينما يقصد بالاعتماد في أوروبا بأنّه تقويم للمؤسسة التعليمية وبرامجها شاملاً أهدافها وغاياتها ومعاييرها المميزة, وقدرتها على منح الدرجات العلمية المختلفة(العريمي,2005).

كما يرى كلز(Kills,1983) أنّ مفهوم الاعتماد أمريكيّ في الأصل, تقوم بـه جمعيـات متخصصة لإنجاز هدفين هما:

1: جعل المؤسسّات الأكاديميّة مسؤولة عن تحقيق أهداف محددة وملائمة لها ولبرامجها التربوية.

2: فحص مدى التزام هذه المؤسسات وبرامجها بالمعايير المحددة والمعتمدة.

ويعني الاعتماد لغة (الموافقة) واعتمد الشيء أي (وافق عليـه)، ويعنـى المـصطلح باللغـة الإنجليزيةAccreditation إقرار أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليميّة بالقيام بنشاطات تعليمية بعد أن توفرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهمات ، أو بمعنى (إعطاء تقييم للمؤسسة، مما يترتب عليه إعطاء حكم حول أهليّة وكفاءة هذه المؤسسة)، وبـصفة عامـة يقصد بالاعتماد (الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية للقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون قد حـددت الشروط الواجب توافرها فيمن يقوم بمثل هذه المهمات).

ويرى آخرون أنّ الاعتماد هو عمليّة مراجعة الجودة التي تقوم بها مؤسـسات الاعتمـاد الأكاديمي المحليّة أو الدوليّة، وتقوم هذه المؤسسات بوضع معايير في مجالات مختلفة مثل التعليم والتعلم، والمناهج الدراسية، والخدمات الطلابيـة، والإدارة وغيرهـا للوصـول إلـى التفـوق العلمي(عارف،2009).

كما أنّ مفهوم الاعتماد يشير إلى حصول المؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات التعليمية على رخصة التميُّز في نظامها وبرامجها وأداء أفرادها الإداري والأكاديمي، وخدمة المجتمع في ضوء المعايير التي تضعها المنظمات المختصة التي تمنح الاعتماد(العاجز، 2006).

يتضح من التعريفات السابقة أنّ الاعتماد عملية إلزامية حكومية تتولاها وزارة التعليم العالي من أجل التحقق من أن المؤسسات التعليمية أوالبرامج الدراسية تحقق الحد الأدنى من شروط ومتطلبات الاعتماد.

2-2 أهداف الاعتماد:

قد تختلف معايير الاعتماد من بلد لبلد أو من مؤسسة لمؤسسة لكن جميعها تتفق على أهداف الاعتماد وهي:(سركيس،2004).

1. تحسين وتطوير النوعية لمؤسسات التعليم العالي والبرامج التعليمية.
2. المساهمة إلى جانب آليات أخرى في تعزيز النوعية في التعليم العالي.
3. التأكد من أنّ الطلبة وأرباب العمل والأهل لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات التي تبين كيفية حصول الطلبة على شهاداتهم بموجب معايير أكاديميّة نوعية.
4. خلق معايير للتقييم الداخلي في المؤسسات.
5. التأكُّد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الوضع عند وجود أي نقد في الالتزام بمعايير الجودة.
6. التأكُّد من أن الأموال العامّة المخصصة للجامعات الحكوميّة تنفق على الأهداف الموضوعة من أجلها وأن هناك إمكانية محاسبة الجامعات.
7. ضمان الجودة, فالاعتماد هو الطريقة الوحيدة التي تبين للطلاب والجمهور أنّ المؤسسة تقدم النوعية المطلوبة للتعليم العالي.

ويحقق الاعتماد أهداف عامة تكون في كثير من الأحيان قاسمًا مشتركًا بين جميع عمليات الاعتماد والهيئات التي تزاول الاعتماد الأكاديمي. وقد قامت جمعية علم النفس الأمريكية بتحديد الأهداف العامة للاعتماد ومن بعض هذه الأهداف:(العريمي،2005)

1: تعريف أبناء المجتمع ومؤسساته وجهاته الرسمية بواقع مؤسسات التربية والتعليم من حيث كفاءتها ومستواها العلمي وتبصيرهم بواقع هذه المؤسسات.

2: الإسهام في تنمية المجتمع وتطويره وذلك من خلال تقديم مستوى متقدم من المعرفة في الحقول المختلفة.

3: ضمان جودة الأداء الأكاديمي والتربوي في البرنامج أو البرامج المقدمة من قبل المؤسسة قيد التقييم والاعتماد.

4: رفع كفاءة خدمة المجتمع وذلك من خلال تطوير أداء مؤسساتها التعليمية وتحسينها كنتيجة لعملية الاعتماد الأكاديمي.

5: تحفيز البرامج العلمية لمزيد من البحوث والدراسات كل في مجال اختصاصه.

2-3 واقع التعليم العالي في الأردن:

يحظى التعليم العالي في الأردن بأهمية بالغة, تنبع من الدور الذي يلعبه قطاع التعليم العالي بإشراف وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي في عمليّة التنمية بمفهومها الشامل فيما يتعلّق بقطاع الصناعة، والتجارة، والأعمال، وغيرها من الخدمات الإنسانية، والاجتماعية. ولقد تطور التعليم العالي في الأردن بشكل ملحوظ من حيث المحتوى والبرامج، وأنماط التعليم، والتّعلم التي تحكم النوع والكم إذ يقوم مجلس التعليم العالي، ومجلس الاعتماد، واللجنة العليا للبحث العلمي بمتابعة البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة وتقيم مدى فاعليتها لتحقيق الرؤية

والرسالة والأهداف التي وضعت من أجلها. فالهدف الرئيسي هو الوصول إلى نظام تعليم عالي في الأردن ذي جودة عالية, قادر على إعداد طاقات بشرية تتمتع بشخصية متكاملة تتميز بالحس بمسؤولية المواطنة, وبالانتماء الأصيل لأمتها, بحيث تكون قادرة على مواكبة تطورات المعرفة في حقول التخصص على المستوى العلمي بما يلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية, وبما يتواءم مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قادرة على المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي.

ويعد عام(1990) محطة مهمة من محطات تطور التعليم الجامعي في الأردن, إذ منح فيه أول ترخيص لإنشاء جامعات أهلية (جامعة عمان الأهلية التي باشرت عملها في العام الدراسي90-91, وتوالي بعد ذلك تأسيس الجامعات الأهلية ليصل عددها (12) جامعة يدرس فيها حوالي(31000) طالباً وطالبة للعام96-97, كما منحت تراخيص مبدئية حديثاً. في نوفمبر(1997) لإنشاء سبع جامعات أهلية أخرى غير ربحية(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2009).

2-4 هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن:

مقدمة عن الهيئة:

تم وضع معايير الاعتماد العام، ومعايير الاعتماد الخاص مع نشأة الجامعات الأهلية حيث نص قانون الجامعات الأهلية المؤقت لعام 1989وفي المادة (7/ب) منه على ما يلي " يتولى المجلس(مجلس التعليم العالي) التأكد من تحقيق الجامعات الأهلية لأهدافها، ويصدر لذلك الغرض تعليمات للترخيص والاعتماد وعملاً بهذه المادة صدرت " تعليمات الترخيص والاعتماد للجامعات الأهلية تعليمات رقم 1 لسنة"1989 المعدلة بتعليمات رقم 3 لنفس العام، وقد حددت هذه التعليمات المجالات التي تشملها المعايير إضافة إلى النص على مجالات الاعتماد الخاص لكل

تخصص في الجامعات الأهلية. وعلى اثر إلغاء وزارة التعليم العالي في العام 1998 تم إنشاء مجلس الاعتماد للمرة الأولى من خلال قانون التعليم العالي(قانون 6 لعام 1998) حيث نصت المادة (6) من القانون على التالي" ينشأ في المملكة مجلس يسمى" مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي" يهدف إلى رفع مستوى وكفاءة التعليم العالي في المملكة " ومع إعادة إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العام 2001 صدر قانون مؤقت رقم (41) لسنة2001 قانون التعليم العالي والبحث العلمي" حيث نصت المادة (8) في فقرتها (أ) " يشكل مجلس يسمى(مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي) برئاسة الوزير وعضوية، وحددت أهداف هذا المجلس وحسبما نصت المادة (9) من القانون نفسه على " يهدف مجلس الاعتماد إلى رفع مستوى التعليم العالي وكفاءته ".

لقد تميز الأردن عربياً في إنشاء المؤسسات العلمية، وشهد قيام الجامعات والمعاهد قبل نصف قرن من الزمان تقريباً وعلى أسس علمية متقدمة بالرغم من ندرة الموارد والأعباء القومية، والإمكانات المتواضعة، ونجح المخططون التربويون في وضع مرتكزات أساسية للتعليم العالي من خلال تقرير لجنة سياسة التعليم في الأردن الذي صدر عام 1986 والذي تضمن أن السياسة التربوية في المملكة تقوم على عدد من المرتكزات والمبادئ المستمدة من تراثنا الإسلامي والقومي ومن أهداف الثورة العربية الكبرى ودستور البلاد والتجربة الوطنية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي تتمتع بشخصية اعتباريه ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها بما في ذلك إبرام العقود، وقبول المساعدات والتبرعات، والمنح والهبات

والوصايا ولها حق التقاضي وان تنيب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني. وقد تميز الأردن عن غيره من معظم دول العالم بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس كليات مجتمع أهلية تملكها وتديرها شركات خاصة وتهدف إلى تحقيق الربح حيث تأسست أول كلية مجتمع خاصة عام 1967، وتوالت بعد ذلك وتيرة إنشاء الكليات الخاصة لتبلغ (22) كلية عام 1990(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي،2008).

2-5 مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن :

أصدر مجلس الاعتماد في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أسس اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن في شهر حزيران سنة 2001م وأكد على الأهداف الكبرى لمجلس الاعتماد(المادة 9 من قانون التعليم العالي والبحث العلمي،2001).

- وضع أسس ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي وتعديلها وتطويرها في ضوء السياسة العامة للتعليم العالي واتخاذ القرارات باعتمادها واعتماد برامجها طبقا لهذه الأسس والمعايير.
- مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي والتزامها بالأسس والمعايير المعتمدة .
- تشكيل اللجان المتخصصة للقيام بأي مهام يقتضيها عمله وتقديم توصياتها بهذا الشأن.
- التأكد من تحقيق مؤسسات التعليم العالي لأهدافها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتقييم برامجها ونواتجها بأدوات القياس المختلفة0
- اقتراح مشروعات الأنظمة والتعليمات الخاصة بمهامه ورفعها للوزير لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها.
- نشر القرارات الصادرة عن المجلس ذات العلاقة بالاعتماد في وسائل الإعلام المختلفة.

6-2 معايير الاعتماد للمجالات التي تناولتها الدراسة: وهي المعايير التي أوضحتها هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي للجامعات الخاصة في الأردن.

معايير رسالة المنظمة وأهدافها: للمؤسسة رسالة وأهداف تتفق والتعليم العالي والترخيص الممنوح لها مع الإقرار بأنّ الرسالة والأهداف يمكن أن تختلف نسبيًا من مؤسسة لأخرى. ويشترط ما يلي:(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2007).

1. وجود رسالة للجامعة منشورة ومعلنة.
2. وضوح الرسالة وواقعيتها.
3. وجود أهداف للجامعة معلنة ومنشورة للمعنيين في الجامعة والمجتمع.
4. تكون الأهداف واضحة وحقيقية، وتحدّد ضمن إمكانيّات المؤسسة.
5. الرسالة والأهداف مفهومة ومتفق عليها لدى المشرفين على المؤسسة وكذلك العاملين فيها.
6. تكون الرسالة والأهداف مرنة بناء على التغيرات العالمية.
7. وجود هيكل تنظيمي للجامعة يبين التسلسل الإداري.
8. وجود مجالس أكاديمية تمارس صلاحيتها وفق القوانين النافذة.
9. أن تغطي الجامعة الجانب الأكاديمي وتعكس فلسفة واستراتجيات وأهداف البرنامج.

معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس:

يجب على الجامعة توفير العدد المناسب من أعضاء الهيئة التدريسية المتفرغين وغير المتفرغين موزعين على مختلف الرتب الأكاديمية التي حددتها القوانين النافذة إذ يعد أعضاء هيئة

التدريس من أهم المدخلات في المؤسسات التعليمية الجامعية التي تحتاج إلى تطوير في ضوء الثورة المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا. وبالتالي يتطلّب تطوير مستوى أداء لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة, وتتمثل معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس بما يلي(المادة 8 من قانون هيئة الاعتماد، 2007).

1 – عضو هيئة التدريس في الجامعة :

- الأستاذ.
- الأستاذ المشارك
- الأستاذ المساعد
- مدرس.

– نصاب عضو هيئة التدريس غير المتفرغ ست ساعات حدّا أقصى، شريطة أن يكون ذلك بموافقة الجهة التي يعمل فيها متفرغاً.

– توفير عضو هيئة تدريس واحد على الأقل لكل مجال من مجالات التخصص الأساسيّة.

– يجوز في حالات خاصّة أن يراعي التداخل بين مجالين على الأكثر.

– أن لا يقل أعضاء هيئة التدريس عن (4) أعضاء من حملة الدكتوراه في القسم الأكاديمي.

– مشاركة أعضاء هيئة التدريس في التأليف، والنشر، والترجمة، بحيث يطلب نشاط واحد على الأقل من كل عضو هيئة تدريس كل عامين.

– مراعاة تنوّع مصادر شهادات أعضاء هيئة التدريس في التخصص وعدم تركيزها في جهة واحدة .

– توفير وحدة مشرفة على تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس.

– مراعاة التنوع في الرتب الأكاديميّة والتخصص لأعضاء هيئة التدريس .

- أن يكون إعداد هيئة التدريس وتأهيلهم كاف لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها.

- أن يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس وفق قواعد وأسس أكاديمية تخدم أهداف المؤسسة و تطورها.

- أن يتوفر لدى المؤسسة اللوائح والتعليمات الضرورية التي توضح مسؤولية و واجبات أعضاء هيئة التدريس.

- أن تعمل المؤسسة على دعم الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

* أما المعايير الكمية لأعضاء هيئة التدريس فتتمثل بما يلي:

1. أن تكون نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس 1:30 في التخصصات الإنسانية و 1:20 في التخصصات العلمية.
2. أن تكون نسبة المدرسين المتفرغين من حملة الماجستير إلى أعضاء هيئة التدريس المتفرغين من حملة الدكتوراه 20%.
3. نسبة أعضاء هيئة التدريس غير المتفرغين إلى مجموعة أعضاء هيئة التدريس المتفرغين 10%.
4. أن يكون 25% منهم من رتبة أستاذ أو أستاذ مشارك.
5. ضرورة أن لا تقل نسبة أعضاء هيئة التدريس المتفرغين في القسم عن(80%) من مجموع أعضاء هيئة التدريس.

معايير البرامج والتدريب:(تعليمات الاعتماد العام، 2007).

- تكون برامج الجامعة منسجمة مع رسالتها وأهدافها من خلال تركيبها ومحتواها وسياسة القبول فيها. وتقوم الجامعة بتوفير المصادر اللازمة للمحافظة على تحسين هذه البرامج وعملية تدريسها.

- تقوم الجامعة بتحديد أهداف الدرجة العلمية ومتطلباتها لكل برنامج. وتشمل الأهداف على المعارف، والمهارات، وطريقة الاستقصاء التي يراد إكسابها للطلاب. كما تشمل أيضًا على القدرات الإبداعية والمهنية والقيم التي يهدف البرنامج إلى تحقيقها.

- تكون هناك عملية تقييم مستمرة لمعرفة مدى تحقيق الأهداف.

- تركز متطلبات الدراسة للبرنامج خارج حقل التخصص على معارف أساسيَّة معينة، أما موضوع التخصص فيركز على مساقات تبتعد نسبياً عن المساقات الإبتدائية للتخصص.

- تقدم برامج الدراسات العليا عند توفر الإمكانيات التي تفوق تلك التي تحتاج إليها برامج دراسات البكالوريوس ومن الضروري توفير الأساتذة ذوي الخبرة خصوصاً في مجال الأبحاث ذات العلاقة.

- يجري البحث العلمي بحيث يتفق وأهداف ورسالة المؤسسة.

- يجري تقييم التدريس بشكل دوري.

- تكون أساليب التدريس مواءمة لأهداف ورسالة الجامعة ولقدرات وحاجة الطلاب.

- تعمل المؤسسة على تحسين أساليب التدريس.

- تعمل المؤسسة على إتاحة الفرصة لأعضاء الهيئة التدريسية بتحسين أساليبهم التعليمية. كما تعمل المؤسسة على تقديم الإرشاد الأكاديمي للطلاب.

- يتم قبول الطلاب وفق أسس أخلاقية وأكاديمية تزيد من تكافؤ الفرص لدى المتعلمين.

- يتم تقييم تعلم الطلاب وإتمامهم لمتطلبات الدراسة وفق معايير أكاديمية تعكس اكتساب الطلاب للمعارف والمهارات والتجارب التي يحددها البرنامج.

معايير المكتبة ومصادر المعلومات(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2007)

تلتزم الجامعة بتوفير الآتي:

أ) الكتب:

1. توفير خمسة عناوين مختلفة على الأقل لكل مادة من مواد الخطة الدراسيَّة وبواقع نسختين على الأقل من كل عنوان.

2. توفير خمسين عنوانا على الأقل من الكتب المتقدمة في مجالات التخصص المختلفة.

3. يجب أن لا يقل مجموع العناوين عن 300 عنوان في التخصص.

4. يراعي في اختيار الكتب والمراجع والدوريات توفير عدد مناسب باللغات الأجنبية الضرورية للتخصص وبالذات التخصصات التي تدرسّ باللغة الانجليزية.

ب) الدوريات:

1. توفير دوريات لكل تخصص بنوعيها الورقي والالكتروني وذلك لخمس سنوات سابقة على الأقل.

2. يتوجب على الجامعة توفير ما لا يقل عن(50%) من مجموع الدوريات المطلوبة للتخصص بصورة ورقية.

ج) المعاجم والموسوعات والمصادر الأخرى:

- يجب توفير العدد الكافي من المعاجم والموسوعات والمراجع اللازمة للتخصص.

معايير القبول والتسجيل: (المادة 13من قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2007).

تتسم إدارة القبول والتسجيل بالجدية والالتزام حيث تحافظ على سرية السجلات كما تقضي سياسة المؤسسة. يوجد كذلك إدراك واضح بحقوق الطلاب ومسئولياتهم، حيث تم تحديد ذلك بشكل

واضح، كما تتوافر إجراءات تأديبية تتسم بالشفافية والعدالة، فضلاً عن توافر حق الاستئناف. كما يوجد كذلك آليات للإرشاد الأكاديمي وغير الأكاديمي، فضلاً عن خدمات المساندة المتجاوبة مع احتياجات الطلاب.

يشمل هذا المعيار المكونات الأساسية التالية:

1. قبول الطلاب.
2. سجلات الطلاب.
3. إدارة شؤون الطلاب
4. تقييم وتطوير خدمات الطلاب
5. تخصيص مساحات كافية لاستيعاب موظفي القبول والتسجيل, وما يتطلبُه عمل الدائرة من مستودعات للملفات والوثائق وغيرها.
6. يتولى إدارة القبول والتسجيل مدير متفرغ, يساعده مدير للتسجيل وآخر للوثائق ويجب أن تشمل الدائرة على الوحدات التالية:
   - شعبة القبول.
   - شعبة التسجيل.
   - شعبة الوثائق.
7. يجب أن توفر الدائرة النماذج، والوثائق والسجلات اللازمة لعمل الشعب المذكورة ومنها: طلب الالتحاق, بطاقة التسجيل, سجل الخريجين.
8. يجب أن لا يزيد عدد الطلبة لكل مسجل أو كاتب تسجيل على (600) طالب.
9. يجب حوسبة أعمال الدائرة المتعلقة بالقبول والتسجيل.

10 تزويد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهيئة بنماذج عن التواقيع المعتمدة للأشخاص المخولين بالتوقيع على الوثائق، والشهادات، وجميع الأوراق الصادرة عن الجامعة وبالأختام الرسمية، ونماذج الشهادات التي تمنحها الجامعة.

معايير الخدمات الطلابية (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي،2007).

وتقسم هذه الخدمات إلى ثلاثة مستويات: المستوى الأول ويمثل الخدمات التي تقدم إلى الطلبة قبل الالتحاق بالبرنامج وتشمل المتطلبات الدراسية، والتجهيزات والتقنيات المطلوبة للنجاح في المادة الدراسية مع إمكانية تدريب الطالب على هذه الأجهزة. المستوى الثاني ويمثل الخدمات التي تقدم للطالب خلال دراسته للمادة الدراسية مثل خدمات الاستفسار والحوار والكتب الإلكترونية والمقررات الدراسية وطرق التقييم والامتحانات وكل ما يلزم الطالب من مساعدة لإنهاء المادة الدراسية بنجاح. المستوى الثالث ويمثل الخدمات المقدمة للطالب بعد الانتهاء من دراسة المادة المقررة.وتشمل معلومات عن النتائج وعن المساعدات المالية وسياسات الانقطاع عن الدراسة وغيرها. كذلك توفر الجامعة ما يلي:

1. ضرورة تحديد أساليب تقييم الطلبة.
2. استخدام وسائل مختلفة لتقييم أداء الطلبة مثل:

أ: الامتحانات (نوعية الامتحانات كالاختيار المتعدد والمقالة).

ب: مشاريع التخريج.

ج: تقارير التدريب الميداني.

د: بحوث الطلبة وتقاريرهم.

3. توفر الجامعة البيئة اللازمة لمساعدة التطور الفكري والشخصي للطلبة

4. توفر الجامعة الخدمات الضرورية للطلبة بما يتفق وأهدافها وغاياتها المعلنة.

معايير خدمة المجتمع: (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2007).

1. تقدم الجامعة معلومات كاملة ودقيقة، وواضحة للمجتمع المعني وكذلك الطلبة.

2. تصدر الجامعة دليلا شاملاً تقدم فيه نفسها بطريقة واضحة وكاملة.

3. تصدر الجامعة منشورات ملائمة توضح فيها الجوانب الأكاديمية والإدارية المختلفة التي يمكن أن تهم الطالب مثل سياسة القبول والتسجيل والانسحاب.

4. تصدر الجامعة مطبوعات خاصة بأعضاء هيئة التدريس سواء كانوا يعملون بشكل رسمي أو جزئي وكذلك أعضاء الهيئة الإدارية.

2-7 نبذة عن الجامعات الخاصة المختارة للدراسة:

- **جامعة إربد الأهلية:** أنشئت في عام 1994 بثلاث كليات هي كلية الآداب والعلـوم، وكليـة الاقتصاد والعلوم الإدارية، وكلية الشريعة والقانون. ثم أخذت تنمو فأصبحت تضم الكليات التالية: كلية العلوم وتكنولوجيا المعلومات, وكلية التربية، وكلية التمريض. وقـد اعتمـدت

الجامعة اعتماداً عاماً وخاصاً وهي عضو في اتحاد الجامعات العربية واتحاد جامعات العالم الإسلامي ورابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي. وتقوم الجامعة بتوفير الحاجات الضرورية للطلاب وتلبية احتياجات المجتمع المحلي والعربي والدولي من الخريجين. ولقد حصلت الجامعة على مواقع متقدمه في امتحان الكفاءة لعدد من التخصصات. كما تصدر مجلة" إربد للبحوث والدراسات". وقد كان عدد طلابها في سنواتها الأولى ما يقارب(300) طالب وطالبة إلى أن أصبح عدد طلابها في عام (2008) ما يقارب (4225) طالب وطالبة, وعدد خريجي الجامعة ما يزيد عن (6850) من الكوادر المؤهلة (www.inu.edu.jo).

– **جامعة جرش الأهلية:** هي جامعة أردنية خاصة تقع في مدينة جرش, تأسست عام(1992) وبدأ التدريس فيها عام(1993). تنقسم جامعة جرش إلى خمسة كليات رئيسة تدرس(17) تخصصاً، وعمادتين. واحدة للبحث العلمي وأخرى لشؤون الطلبة كما تحتوي على عدد من المراكز المتخصصة.التدريس في الجامعة مبنيٌّ على نظام الساعات المعتمدة (النظام الأمريكي) فصلين دراسيين إجباريين وفصل دراسي صيفي اختياري. مجموع الطلبة لعام (2008–2009) (4549) طالباً وطالبة. وخرجت الجامعة في الأعوام السابقة (6869) طالباً وطالبة وبلغ أعضاء هيئة التدريس لعام (2005) (156) عضواً من حملة درجتي الدكتوراه والماجستير .تضم الكليات التالية:

كلية الآداب وتضم ثلاث تخصصات, وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وتضم خمسة تخصصات, وكلية الشريعة وتضم تخصصين, وكلية الزراعة والعلوم وتضم أربعة تخصصات (www.wikipedia.org).

- **جامعة فيلادلفيا:** أنشئت جامعة فيلادلفيا لتكون شريكاً فاعلاً في الجهود الوطنية والإقليمية الرامية للارتقاء بنوعية التعليم وتوفير بيئة جامعية تتسم بالحرية والإبداع وتشتمل على فرص التعليم المستمر مدى الحياة وهي حريصة على توفير متطلبات المعايير الدولية للتعليم وتطوير خططه ومناهجه وطنياً وإقليمياً, كما هي حريصة على استقطاب الطلبة المؤهلين للتعليم العالي من الأردن والأقطار العربية وأقطار العالم وإتاحة الفرص الكافية لهم للتفاعل مع المجتمع المحلي والإقليمي والدولي. وتعمل جامعة فيلادلفيا على إعداد جيل من الشباب القادر على الإسهام في إيجاد الحلول للتحديات الاجتماعية عبر المشاريع والبحوث العلمية، ولذلك فقد وضعت الجامعة العديد من البرامج كما أقامت العديد من العلاقات الوطيدة مع المؤسسات العلمية المرموقة وقد ترجمت هذا التوجه عملياً بإنشاء دائرة متخصصة للعلاقات الدولية تتبوأ مكانه متقدمة في الهيكل التنظيمي للجامعة. كما أنشأت مكتباً للاعتماد وضبط الجودة في الجامعة، ولأن البحث العلمي والدراسات العليا يستأثران بعنايتها البالغة، فقد خصصّت الجامعة فيلادلفيا 5% من ميزانيتها لإجراء البحوث العلمية والمشاركة في المؤتمرات المتخصصة وإبتعاث الطلبة المتفوقين للحصول على الماجستير والدكتوراه حيث بلغ عدد هؤلاء الطلبة (16) طالباً وطالبة. وقد بلغ مجموع الطلبة في الجامعة (6708) طالباً وطالبة(www.philadelphia.edu.jo).

- **جامعة العلوم التطبيقية:** جامعة أردنيّة من أوائل الجامعات الخاصة في البلاد، وتعتبر الجامعة الخاصّة الأكبر مساحة على مستوى الأردن, بدأت عملها كجامعة أردنية في 19أكتوبرلعام (1991) وقد خرجت الجامعة حتى الآن أكثر من ثلاثة عشر فوجاً وتجاوز عدد

أفرادها(17000) طالباً وطالبة من مختلف الكليات والتخصصات. وقد حصلت الجامعة على شهادة الأيزو (9001) في مجال التعليم العالي كأول جامعة في العالم العربي وتسمى الجامعة بجامعة العرب بسبب الجنسيات المختلفة الذي تجاوز الإحدى والخمسين جنسية في عام(2008). التدريس في الجامعة مبني على نظام الساعات المعتمدة فصلين دراسيين إجباري وفصل صيفي اختياري, يدّرس في الجامعة عدد من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين في مختلف التخصصات, ويلتحق بالجامعة ما يزيد على (10) آلاف طالب وطالبة وتضم الجامعة (154) مختبراً ومرسماً ومشغلاً. ويتجاوز رصيد مكتبة الجامعة مئة ألف كتاب من الكتب العلمية والأدبية(http://www.aspu.edu.jo).

- **جامعة عمان الأهلية:** هي أول جامعة خاصة في المملكة الأردنية الهاشمية، تأسست عام 1990ميلادي معتمدة اعتماداً عاماً وخاصاً وهي عضو اتحاد الجامعات العالمي وعضو اتحاد جامعات العالم الإسلامي وعضو اتحاد الجامعات العربية وعضو رابطة المؤسسات الخاصة للتعليم العالي. تمنح جامعة عمان الأهلية شهادة البكالوريوس ويعتبر نظام التدريس فيها هو نظام الساعات المعتمدة، كما استحدثت الجامعة برنامج الماجستير في الحقوق والذي يعنى بمواكبة الضرورات القانونية المتطورة والتخصصات الحديثة. تضم جامعة عمان الأهلية سبعة كليات معتمده اعتماداً عاماً وخاصاً وتضم (22) تخصصاً تسعى لتوفير التخصصات الموجهة نحو الاحتياجات الوطنية التي توائم متطلبات البيئة المحيطة وسوق العمل لتوفير فرص العمل للخريجين في الأردن والدول العربية المجاورة في البرنامجين الصباحي والمسائي لدرجة البكالوريوس وهي:

- كلية الآداب والفنون: اللغة الإنجليزية وآدابها، اللغة الإنجليزية والترجمة، علم النفس، التصميم الداخلي، التصميم الجرافيكي .

- كلية تقنية المعلومات: علم الحاسوب، أنظمة المعلومات الحاسوبية، هندسة البرمجيات.

- كلية الحقوق: حقوق.

- كلية العلوم الإدارية والمالية: المحاسبة، إدارة الأعمال، الإدارة الفندقية والسياحة، العلوم المالية والمصرفية، التسويق، نظم معلومات إدارية

- كلية الصيدلة والعلوم الطبية: الصيدلة، التحاليل الطبية، السمع والنطق.

- كلية الهندسة: هندسة الحاسوب، هندسة الالكترونيات والاتصالات، الهندسة الطبية .

- كلية التمريض: تمريض.

- الدارسات العليا: تمنح جامعة عمان الأهلية درجة الماجستير وقد بلغ عدد الخريجين في مختلف التخصصات التي تقدمها الجامعة (12477) طالباً وطالبة (www.gammanu.edu.jo).

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

قامت الباحثة بإجراء مسح للأدبيّات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وبالرغم من قلة الدراسات التي ركزت على أبعاد الدراسة, فقد قامت الباحثة بتصنيفها على النحو التالي:

2-1 الدراسات المحلية:

أجرى (معايعة,2004) دراسة بعنوان " إدارة الجامعات الأردنية كما يراها الأكاديميون والإداريون" هدفت إلى الكشف عن تصورات الأكاديميين والإداريين (في الجامعات الأردنية) نحو إدارة الجامعة الأردنية المستقبلية, كما هدفت إلى الكشف عن مدى الاختلاف بينهم في التصورات باختلاف الجامعة والمسمى الوظيفي, وقد قام الباحث بتطوير استبانه تكونت من (88) فقرة موزعة على تسعة مجالات وتم التحقق من صدقها وثباتها. وبلغ أفراد عينة الدراسة (100) قائد إداري وأكاديمي. توصلت الدراسة إلى أن تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو إدارة الجامعات الأردنية قد تراوحت ما بين (4.45-4.22), وكان المتوسط الحسابي الكلي(4.35) وهذا يقابل تقدير عال وكان ترتيب المجالات تنازليا كما يلي: الشراكة مع قطاعات الإنتاج والخدمات, والرقابة والمتابعة والتقويم, والتشريعات والقوانين والأنظمة, وإدارة نظم المعلومات, والقيادة الإدارية, والأهداف والسياسات والاستراتجيات. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة تعزى لمتغير(الجامعة) على المقياس ككل وعلى المجالات الفرعية التالية: الشراكة مع قطاعات الإنتاج والخدمات, وإدارة نظم المعلومات, والهيكل التنظيمي,والبيئة التنظيمية, والموارد

البشرية والمادية والمالية. كما أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي على المجالات الفرعية التالية: الأهداف والسياسات والاستراتجيات, والموارد البشرية والمالية والمادية والرقابة والتقويم, وإدارة نظم المعلومات, وقد كانت الفروق في التقديرات لصالح الإداريين, كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي على المجالات الفرعية التالية: الهيكل التنظيمي, والقيادة الإدارية, وقد كانت الفروق في التقديرات لصالح الأكاديميين

وأجرى (أحمد, وآخرون,1998) دراسة ميدانيه حول اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو أساليب التدريس على بعض كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات الأردنية. استهدفت الدراسة التعرف على أثر الخصائص الوظيفية والشخصية لعضو هيئة التدريس بكليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات الأردنية الرسمية والأهلية في اتجاهاته نحو الأساليب التدريسية الحديثة والتقليدية على حد سواء، كذلك أثرها في المعوقات التي تحد من استخدام هذه الأساليب التدريسية الحديثة. تم توزيع استبانه على عينة ضمت 120عضو هيئة تدريس بكليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات الأردنية. جاءت نتائج الدراسة لتعكس أثر بعض الخصائص الوظيفية لعضو هيئة التدريس في اتجاهاته نحو أساليب التدريس الحديثة. كذلك بينت أثر التخصص العلمي والتجهيزات المادية للطلبة في استخدام هذه الأساليب كما بينت شيوع استخدام أسلوبي المحاضرة والمناقشة الصفية في التدريس في هذه الكليات.

وقام أبو عاشور(Abu-Ashour,1995) بإجراء دراسة وصفية تحليلية بعنوان "تطوير معايير اعتماد للجامعات الأردنية" هدفت إلى وصف تطوير التعليم الجامعي في الأردن، ودراسة تطور نظام الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود عدد من معايير الاعتماد مستخدمة من قبل معظم مؤسسات الاعتماد في الولايات المتحدة، كذلك وجدت الدراسة بعض التشابه بين المعايير المستخدمة من قبل وزارة التعليم العالي في الأردن وهيئات الاعتماد في الولايات المتحدة.

وفي دراسة قام بها (حجازي، والتميمي،1996) بعنوان " ضبط النوعية في التعليم العالي لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الأردن" ، توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة محاور أكاديمية يمكن من خلالها ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وضبط مخرجات التعليم العالي والتأكد من نوعية الخريجين، وهذه المحاور تتعلق باختيار أعضاء هيئة التدريس والإداريين الطلبة وتطوير الخطط الدراسية والتدريب المستمر والتخطيط للبحث العلمي، وإيجاد لجان استشارية في الجامعة والتجهيزات الجامعية، وتوفير الموازنة والتغذية الراجعة.

أما دراسة (ناجي,1998) بعنوان "إدارة الجودة الشاملة والإمكانات التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي: " حالة دراسية على جامعة عمان الأهلية " فقد هدفت إلى معرفة مستوى رضا الطلبة في جامعة عمان الأهلية عن جودة الخدمات التعليمية التي تقدم لهم, ومدى توافر القناعة لدى إدارة الجامعة لتبني مفاهيم إدارة الجودة, ومعرفة مستوى التطبيق فيها واهم المعوقات التي تعطل استخدام هذا المدخل الإداري, وقد بلغ عدد أفراد العينة(600) طالب. أما العينة الثانية فكانت

(22) من أعضاء إدارة الجامعة واستخدمت الباحثة الاستبانه في جمع المعلومات التي تخدم الدراسة.وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- كان مستوى الرضا لدى طلاب الجامعة مرتفعا فيما يخص تجهيزات الجامعة من قاعات تدريس ومختبرات ومشاغل و مكتبة.

- كان مستوى الرضا عن الخطط الدراسية والخدمات الجامعية قليلاً ومتدنياً.

- توجد عدد من المعوقات التي تواجه الإدارة في تطبيق الجودة الشاملة مثل المركزية وعدم توفر نظام محسوب للبيانات والمعلومات.

وأجرى(الطالب،1990) دراسة " بعنوان نظام الاعتماد العام و علاقته بالكفاءة الإدارية في كليات المجتمع الأردنية " بهدف الكشف عن مدى استيفاء كليات المجتمع الأردنية لمعايير الكفاءة العالية استناداً إلى نظام الاعتماد رقم 28 لسنة 1987 بهدف تقديم التوصيات المناسبة لتطوير النظام .تكونت العينة من (120) فرد موزعين على كليات المجتمع في محافظة اربد و مكونه من(84) معلماً و (36) إدارياً. وكان من أهم نتائج الدراسة توافر المعايير المختلفة لنظام الاعتماد في كليات المجتمع الأردنية بدرجة متوسطة باستثناء المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع حيث توافرت بدرجة مقبولة و المعايير المتعلقة بالهيئة الإدارية و العلاقات العامة كان توفرها جيدا.

أما دراسة(طه, وأيوب,1997) حول " أراء طلبة الجامعات الأهلية المختلطة في منطقة عمان الكبرى حول برامج تعليمهم الجامعي, من حيث الأهداف والمحتوى وأساليب التدريس

ووسائل التقويم, ومن حيث الخدمات المساندة والأنشطة المصاحبة لها. والقصد منهـا الخـروج برؤية تحدد أهم ملامح البرامج التعليمية الحالية, وتبين واقع الخدمات المساندة لها, من وجهة نظر الطلبة المستفيدين فيها تمهيدا لطرح توصيات ومقترحات لتطويرها بحيـث تراعـي اهتمامـاتهم وتحقق طموحاتهم بصورة أفضل عما هو قائم حاليا. كما حاولت الدراسة معرفة أثـر تخـصص الطالب وجنسه على رأيه في جوانب البرنامج الدراسي الجامعي وبالتالي معرفة ما إذا كان لهذين المتغيرين أثر على أراء الطلبة الجامعيين. وقد شملت استبانه الدراسة عناصر التعليم الجـامعي واستطلعت أراء الطلبة حول مدى تفهمهم للنظام التعليمي الجامعي ومكونات برامجهم الدراسـية وتوازنها ومدى ارتباط ما يدرسونه بواقع حياتهم وتقييمهم لأساليب التدريس الجامعية والإمكانات المتوفرة لخدمة النظام التعليمي الجامعي، وأرائهم حول بعض القضايا الأخرى ذات العلاقة بالتعليم في الجامعات الأهلية بالأردن. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ملموسة في أراء الطلبـة حول برامج تعليمهم الجامعي والخدمات المساندة بين الجامعات الأربعة موضوع الدراسة ويعزى ذلك إلى متغيرات التخصص بالدرجة الأولى والجنس بدرجة أقل.

2-2 الدراسات العربية:

دراسة (الخطيب ،2001) حول " معايير الاعتماد وضمان الجودة " وهي دراسة مقدمـة إلى اجتماع الخبراء حول تقويم واعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان الجودة في دول مجلـس التعاون الخليجي العربية الذي عقدته اليونسكو مع وزارة التعليم العالي في سلطنة عُمـان. وقـد أظهرت الدراسة أن ضبط جودة التعليم تستهدف التأكد من أن إجراءات عمل النظـام التعليمـي وعملياتها ومخرجاتها تطابق المواصفات العالمية الخاصة بجودة الإنتاج وأنها محاولة لمنع حدوث

الأخطاء, ورضا المستفيدين من العملية التعليمية وكسب ثقتهم. وتستند المؤسسات التعليميــة فــي مستوى التعليم العام والتعليم العالي على تطبيق معايير الاعتماد من خلال عمليات التقويم الــذاتي والدراسات الذاتية الشاملة وتقويم أعضاء فريق الاعتماد لتحديد مدى وفــاء المؤســسة التعليميــة بالشروط الخاصة بالاعتماد, كما أن جودة الاعتماد الأكاديمي والتخصصي تتوقف على عدد مــن الاعتمادات من أهمها تعزيز الاستمرارية، والمساعدة على الارتقاء والتميز، وتطــوير القــدرات الذاتية وممارستها في الحكم على جودة الجوانب الكمية والنوعية في التعليم, وقد قدمت الدراســة التوصيات التالية:

1. تشجيع المؤسسات التعليمية الأكاديمية على إجراء التقويم الذاتي لكشف أوجه القصور وتحديد السبل والإجراءات الكفيلة بالتغلب عليها وكشف جوانب القوة وتحديــد الــسبل والإجــراءات الكفيلة بتعزيزها ودعمها.
2. العمل على تحسين الجودة في المؤسسات التعليمية والتأكد من ضبط الجودة في التعلــيم مــن خلال تطبيق معايير الاعتماد.

وفي دراسة (غانم, 2008) " مدى تطبيق إدارة الجودة وأثرها على أداء كليــات العلــوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية ". وقد قام الباحث بتــصميم اســتمارة وزع منهــا (150) استمارة على(10) جامعات بهدف الحصول على حجم العينة الممثلة في(120) فرد, تــم الحصول على (101) استمارة, وبينت النتائج ما يلي:

- أن المبحوثين موافقين على أن تطبيق إدارة الجودة يعمل على تحسين الأداء وتطويره, باستثناء مجال رضا المستفيدين (الطلاب وأولياء الأمور وأرباب العمل) حيث تردد المبحوثون حوله بسبب وجود عدد كبير من الطلبة الخريجين لم يلتحقوا بسوق العمل وبالتالي عائد الاستثمار التعليمي لم يكن موفقاً.

- كما بينت النتائج عدم وجود تباين ذو دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق نظم الجودة في أداء كليات العلوم الإدارية والاقتصادية وفقاً للمتغيرات المستقلة (المستوي العلمي, والجامعة, والتخصص).

- في حين تم رفض الفرضية وفقا لمتغيرين تابعين هما (تحقيق الميزة التنافسية, وكسب مهارات الفهم الجيد) وفقاً للمتغير المستقل الجامعة, إذ تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تشير إلى أن بعض الجامعات تباينت من حيث الميزة التنافسية وكسب العاملين مهارات الفهم الجيد لكيفية أداء العمل, وكان هذا التباين لصالح جامعة بيت لحم, وجامعة بيرزيت, والجامعة الإسلامية، والجامعة العربية الأمريكية.

- أما باقي الجامعات كان(عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية) لباقي المتغيرات المستقلة, ولكن بدرجات متفاوتة وكان من أكثر العقبات التي تواجه تلك الكليات وجود عدد كبير من الطلبة الراغبين في دخول كليات التجارة مما جعل تطبيق الجودة في غاية الصعوبة, وكذلك صعوبة إلغاء تخصصات قائمة واستحداث تخصصات جديدة نظراً لما يصاحب من ذلك تكاليف عالية.

وهدفت دراسة (الكيومي ,2002) إلى التعرف على تقدير درجة إمكانية تطبيــق بعــض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية بسلطنة عُمان من وجهة نظر الإداريين والمعلمــين فيها، وقد تكونت عينة الدراسة من (44) إدارياً و(137) عضو هيئة تــدريس ولجمــع البيانــات اللازمة للدراسة. قام الباحث بتطوير استبانه تضمنت (53) فقرة موزعة على سبعة مجالات هي: التركيز على رسالة المؤسسة وصناعة واتخاذ القرار واللامركزية الإدارية والاستقلالية, واستخدام الطريقة العلمية , وعمل الفريق, والتدريب المستمر. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن وجهة نظر كل من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في سلطنة عُمان قد جاءت متقاربة نوعا ما, إذ بلغت قيمة معامل ارتباط الرتب لمجالات الدراسة السبعة (0.61) في درجة تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة وأن إمكانية تطبيق بعــض مفــاهيم إدارة الجودة كانت بدرجة (عالية) على كل من مجالات الدراسة باستثناء مجال اســتخدام الطريقــة العلمية جاءت بدرجة (متوسطة) من وجهة نظر كل من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس. كما تبين من نتائج الدراسة أن هناك إجماع من الذين شملتهم عينة الدراسة على إمكانيــة تطبيــق مفهوم الجودة الشاملة في كليات التربية, وأن بنيتها تساعد على إدخال هذه المفاهيم في خطط واستراتجيات هذه الكليات.

- وفي دراسة أجراها كل من(بدر, وخليفة, 2003) حول "معايير جودة عضو هيئــة التــدريس الجامعي" هدفت إلى تحديد معايير جودة عضو هيئة التدريس في كلية التربية بالرستاق وهــي أحد مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الكلية. وقد اتبعت الدراسة الطريقة المسحية للحصول على معايير جودة أعضاء هيئة التدريس

الجامعي , وكان عدد أفراد عينة الدراسة (73) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الكلية أي ما نسبته(72%) من مجتمع الدراسة الكلي. أما أداة الدراسة المستخدمة فكانت الاستبانة التي أعدها وطورها الباحثان لغرض الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ. أن معايير جودة عضو هيئة التدريس الجامعي جميعها إما كثيرة الأهمية أو مهمة, ولـم يكـن غير ذلك سوى معيار المشاركة بفاعلية في المشاغل والندوات بالنسبة لعضو هيئة التدريس في قسم الرياضيات وقسم العلوم، ومعيار إتقان لغة أجنبية غير اللغة الأم بالنسبة لوجهة أعـضاء هيئة التدريس في قسم اللغة العربية وقسم التربية الإسلامية فقد بدت لهم هذه المعايير مهمة.

ب. ظهر اختلاف في ترتيب المعايير من وجهة نظر هيئة التدريس في مختلف الأقسام الأكاديمية حول معايير عضو هيئة التدريس الجامعي.

وسعت دراسة (العريمي, 2005) إلى التعرف على تقدير درجة تطبيق معايير الاعتمـاد الأكاديمي لكليات التربية في سلطنة عُمان كما يتصورها القادة الإداريون والأكاديميون، ومن ثـم تحديد الاختلاف في تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي باختلاف الجنس والوظيفـة والمؤهل العلمي، والخبرة، والكلية. وتكونت عينة الدراسة من بعض مديري الـدوائر، ورؤسـاء الأقسام الأكاديمية، والأكاديمية المساندة والإدارية بالكليات, البالغ عددهم (109) فرداً أكاديميًا و إدارياً . واستخدمت في الدراسة استبانه مكونة من (100) فقرة, واستخدم فيها الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى و جود فروق دالة بين أوساط تقديرات أفراد العينة عند مجالات البرامج التعليمية والهيئة التدريسية وخدمة المجتمع تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

وفي دراسة أجرها كل من(القريوتي, والمطيري ,2007) بعنوان "الجودة الشاملة للعملية التربوية في جامعة الكويت من منظور أعضاء هيئة التدريس" هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت من حيث مدى انسجام العملية التربوية في جامعة الكويت مع متطلبات إدارة الجودة الشاملة كمفهوم من مفاهيم الإدارة. حيث أن الجامعة لا تتبنى بشكل رسمي مفهوم إدارة الجودة الشاملة, رغم جهود متفرقة لبعض الكليات فيها لعمل ما يلزم من أجل الحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامجها الأكاديمية. الأمر الذي يبرر التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس فيها حول مثل هذه الجهود, ومدى انسجامها مع متطلبات إدارة الجودة الشاملة. وقد شملت الدراسة عينة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه في مختلف الكليات في الجامعة, لكونهم الفئة التي تقتصر اللوائح في الجامعة مهمة التدريس عليها. حيث تم توزيع استمارة, تم إعدادها لهذه الغاية على أفراد عينة الدراسة. وقد بينت الدراسة أنه وعلى الرغم من تهيئة الجامعة لمختلف المتطلبات المادية لإدارة الجودة الشاملة إلا أن تطبيقها ليس على أفضل مستوى، ولم يكن في هذا المجال فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس وفقا لمتغيرات الجنس, أو الجنسية, أو عدد سنوات التدريس في الجامعة, أو العمر, بل فقط لمتغير الجامعة التي تخرج عضو هيئة التدريس منها (عربية أو أجنبية).

أجرى البلوشي(AL-Bulushi,2003) دراسة بعنوان" الاعتماد في سياق دولي:فرص التطبيق في نظام التعليم العالي العماني" التي تفحص القيمة الملاحظة للإجراءات الحالية وتم التخطيط لها لتقيم جودة المؤسسة ومدى تناولها لحاجات المستفيدين من التعليم العالي في سلطنة

عمان،من أجل ضمان الجودة من خلال الاعتماد المؤسسي. وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العمليات، والمعايير، والمقاييس ذات الصلة الحالية المستخدمة في تقييم واقع مؤسسات الاعتماد في التعليم العالي العمانية طموحة جداً بشكل عملي، كذلك أن مؤسسات التعليم العالي العمانية متأخرة بعض الشئ في تلبية شروط الحد الأدنى لواقع الاعتماد المؤسسي، بسبب أنها تمّر ببعض التحديات والصعوبات.

وأجرى(محجوب, 2003) دراسة بعنوان " إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية " تناول فيها تحليلا لمفاهيم الجودة وأبعادها والمواصفات والاتجاهات المعاصرة والاهتمام بالجودة والجوائز العالمية ذات العلاقة بتميز الجامعات. وقد قدم تصورا مقترحا لجائزة عربية لجودة الجامعة تتضمن مراحل تطبيقها والمعايير الواجب استخدامها لتقييم أداء الجامعات العربية تحت عنوان " دليل مقترح لمعايير الجودة الجامعية العربية " تضمن البعد الأول التنظيم والقيادة والتخطيط والبرامج والسياسات الجامعية والمسؤوليات والاتصالات وتخصيص الموارد ومشاركة العاملين, وتضمن كذلك نظام إدارة الجودة كبعد ثان, وشمل وثائق وسجلات نظام إدارة الجودة وأسلوب ضبطها والعمليات والمعايير وتوفير الموارد للعمليات وغيرها من إجراءات الجودة وتحسينها. أما البعد الثالث, فيتضمن الأهداف والخطط والأساليب المستخدمة في تطوير المناهج والمساقات والتقنيات التعليمية والمختبرية وطرائق التدريس وتقييم نتائج اختبارات الطلبة وأساليب تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس. أما البعد الرابع للمعايير فكان رضا الزبائن (الطلبة والمجتمع), وشمل أساليب دراسته متطلبات الزبائن واحتياجاتهم والعلاقة مع الزبائن والتقارير الخاصة برضاهم وجهود تطوير رضاهم. أما البعد الخامس فقد تناول الأنشطة الجامعية العلمية من حيث

المؤتمرات والندوات العلمية وحركة البحث العلمي والتأليف والنشر والاتفاقيات العلمية والدراسات والمشروعات البحثية التعاقدية وتوفير المراجع ومصادر التزويد العلمي وعضوية الاتحادات والجمعيات الدولية وهيكلية الاختصاصات والمراتب العلمية, أما البعد السادس والأخير فد تناول الأنشطة الجامعية الأخرى وشمل خدمة المجتمع وخدمات العاملين والخطط والبرامج وخدمات الطلبة.

وأجرى (الغميز،2004) دراسة بعنوان " إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي السعودية من وجهة نظر مديري الدوائر ورؤساء الأقسام في وزارة التعليم العالي" ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانه تكونت من (50) فقرة موزعة على (7). توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كان ترتيب مجالات إمكانية تطبيق معايير الجودة الشاملة حسب استجابات أفراد العينة على أداة الدراسة مرتبة تنازلياً على النحو التالي: مجال مرافق المؤسسات التعليمية، ومجال التخطيط، ومجال التعليم والتُعلم، ومجال التقويم، ومجال الموارد البشرية والمالية، ومجال التغذية الراجحة.

- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات الدراسة والأداة الكلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي عدد سنوات الخبرة (من 6-15سنة) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي عدد سنوات الخبرة (15سنة فأكثر) من جهة ثانية، وذلك لصالح ذوي عدد سنوات الخبرة (15 فأكثر).

وأجرى (الموسوى،2003) دراسة بعنوان " تطوير أداة موضوعية لقياس درجة استيفاء مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي " ولتحقيق ذلك قام الباحث بتطوير مقياس تضمن في صورته النهائية (48) فقرة استوفت معايير الصدق والثبات، وتغطي أربعة مجالات أساسية في إدارة الجودة الشاملة، وتم تطبيق المقياس على، (60) أستاذاً في جامعة البحرين، للإفادة من هذا المقياس في تحديد مدى إمكانية توظيف مبادئ إدارة الجودة الشاملة وأفكارها في مؤسسات التعليم العالي لغرض تطوير عمليات التعليم والتعلم، وتحسين مُخرجات التعليم والتعلم، وتجويد التعليم في الدول الخليجية والعربية.وتوصلت الدراسة إلى أنه يُمكن القول بأن مقياس إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي يتمتع بخصائص (سيكومترية) تجعله أداة موثقة يُمكن استخدامها لقياس مدى تحقق عناصر الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي التعرف على مواطن القوة والضعف في أدائها، والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويره. وأشارت الدراسة كذلك إلى أن إحدى ميزات المقياس المطور بالمُقارنة مع المقاييس المماثلة له في الأدبيات الأجنبية تتمثل في قدرة بنوده على تمثيل مجالات إدارة الجودة الشاملة رغم عدم كثرتها، وهو ما يجعل المقياس سهل التطبيق، ويوفر مجالاً رحباً لصانعي القرار كي يكرسوا جهودهم لتحسين مُمارسات أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس والتقويم، وتهيئة المناخ الأكاديمي المُناسب لعمل الأستاذ الجامعي والبيئة التعليمية لتتلائم وتطلعات الطالب الجامعي وطموحاته. كما وأوصى الباحث في نهاية

دراسته بأن تقوم مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربي والمنطقة العربية بتطبيق المقياس والاستفادة منه في تجويد أدائها، وتطوير عمليات التعليم والتعلُم وتحسين مخرجات التعلم فيها. كما يُمكن الاستفادة من المقياس في قياس جودة التعليم العالي، إضافة إلى أنه سوف يساعد المسؤولين في مؤسسات وزارات التعليم العالي على اتخاذ القرارات الأكاديمية والمهنية المناسـبة لتطـوير العملية التعليمية فيها.

وأجرى (العزاوي, 2001) دراسة بعنوان " تقديم نموذج مقترح لكيفية تطوير أنظمـة إدارة الجودة للمؤسسات الجامعية " بالاستناد إلى أداة عالمية وهي المواصفة العالميـة (آيـزو 9000) الصادرة في عام 2000. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأداة المُقترحة لحصول المؤسسة الجامعية على شهادة الجودة وفقاً للمواصفة المذكورة أعلاه أو أي مواصفة وطنية أو قومية يُمكن أن يُحقق لها منافع عدة، منها:

- تحسين نوعية الخدمات التعليمية.
- تحسين كفاءة الأنشطة العلمية والخدمية.
- التحسين المُستمر وخصوصاً في المجال المعرفي الإبداعي.
- تقليل التكاليف وهدر الموارد والتسرب.
- المُراقبة المُحكمة للعمليات التعليمية والتربوية والخدمية.
- كما وأنه يُمكنّها من مواجهة المُنافسة الداخلية ويؤمن لها في الوقت نفسه إمكانيـة تعزيـز ميزاتها التنافسية على المُستوى العالمي.

وأجرى (مصطفى، 1997) دراسة حول " تطوير إدارة الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين " هدفت إلى إدارة الجودة الشاملة في هذا النوع من التعليم، وصولاً إلى أن يصبح للتعليم الجامعي دوراً فاعلاً في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ولتحقق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي باستعراض أهم التحديات التي تواجه هذا النوع من التعليم. وقد وضعت الدراسة بعض التوصيات من أبرزها : التخطيط الاستراتيجي لهيكل مواد وأنشطة التعليم الجامعي على ضوء المتغيرات البيئة المحيطة، وتكثيف استخدام التكنولوجيا في التعليم الجامعي وتهيئة نظرة شمولية مرنة لكليات التربية بحيث يمكن إعادة هيكلتها استحداثاً أو دمجاً أو تركيزاً، استجابة للمتغيرات والمستجدات ذات العلاقة وعلى ضوء تحليل موضوعي متأن.

وأجرى (الغبوصي،2002) دراسة هدفت إلى تحديد مدى ملائمة بيئة قطاعات التعليم العالي بشكل عام وجامعة السلطان قابوس بشكل خاص لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، ولتحقيق هذا الهدف اقترح الباحث نموذجاً يتألف من ثمانية مبادئ، وهذه المبادئ تم استخدامها لاستكشاف آراء أعضاء الكادر الوظيفي لجامعة السلطان قابوس، وبيئة الجامعة من أجل التوصل إلى إطار لتطبيق نموذج إدارة الجودة الشاملة. ومن أهم نتائج الدراسة: هناك بعض العقبات تمثلت في عدم مشاركة الموظفين الأقل مرتبة في اتخاذ القرار، وعدم وضوح المسؤوليات للوظائف العليا، وعدم وضوح المعايير والإجراءات الرسمية، وغياب خطة إستراتيجية لتدريب العاملين.

3-2 الدراسات الأجنبية:

وأجرى ديفيد (David,1992) دراسة بعنوان "التعليم العالي والتخطيط للقرن الحادي والعشرين" هدفت إلى تحديد التسهيلات والاحتياجات للتعليم العالي، وتصميمه لتلبية احتياجات ولاية مينسوتا التربوية في الولايات المتحدة. اعتمدت الدراسة على تحليل استراتيجيات مقترحة ممكنة لتلبية تلك الاحتياجات، وتقييم الكلفة والمضامين لتلك الإستراتيجية، بهدف تطوير شبكة لسياسة اتخاذ القرارات الموجه نحو التطوير للتعليم العالي في الولاية موضحة تلك الدراسة أن نتائجها ستكون عبارة عن توصيات للتعليم العالي في الولايات الأمريكية الأخرى. وأوصت بضرورة الاهتمام والتركيز على النوعية في التعليم، وبضرورة استخدام التكنولوجيا المتقدمة لأنها تزيد من الاختيارات المتوفرة، واعتماد استراتيجية رائدة في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجيا، وإعادة النظر والتفكير في البنية الأساسية التي يرتكز عليها النظام التعليمي العالي في الولاية.

ولتحقيق هذه التوصيات طالبت الدراسة بضرورة توفير الإمكانات التعليمية اللازمة لتلبية التزايد في أعداد الطلبة في برامج التعليم العالي والارتقاء بالبرامج المقدمة للطلبة لتصبح أكثر كفاءة وفعالية، وإعادة تشكيل هيكليه التعليم العالي لتعزيز الفرص التعليمية.

وفي دراسة ولكر(Walker,1993) التي أجراها في جامعة تمبل (Temple University) بعنوان " اتجاهات كليات المجتمع بولاية بنسلفانيا نحو الاعتماد الأكاديمي لولايات وسط أمريكا" فقد هدفت إلى قياس اتجاهات كليات المجتمع ذات الخبرات والتجارب المختلفة في عملية الاعتماد, وبعض العوامل المرتبطة باختلافات وجهات النظر حول الموضوع. وكانت فرضيات الدراسة هي: أنه لا توجد فروقات في وجهات النظر بالنظر إلى حداثة التجربة وحجم

الخبرة، وعدد سنوات الخبرة في التدريس، وحجم الدعم المقدم للكلية, وهل قدمت خدمات للدراسة الذاتية والخبرة في مجال التقويم بالنسبة لوكالات الاعتماد الإقليمية. توصلت الدراسة إلى حداثة التجربة في هذا المجال قد جعلت الكلية أكثر إيجابية، كذلك الاتجاه الإيجابي نحو الدراسة الذاتية كلما توفر الدعم لذلك، وأهمية الدعم الرسمي للدراسات الذاتية، وتوفر عامل الوقت المتاح يخلق شعوراً إيجابياً نحو الدراسة، والعمل في التقويم كفريق يدعم الدراسة، وأخيراً الاتجاه الإيجابي للكلية نحو الاعتماد الأكاديمي في ولايات الوسط الأمريكي.

وفي دراسة هاتندورف (Hattendorf,1996) بعنوان: ترتيب مستويات التعليم العالي حقيقة أم خيال " Educational Ranking of Higher Education: Fact or Fictions": تناولت هذه الدراسة تصنيف التعليم العالي حقيقة أم خيال، وأشارت إلى أن التصنيف يقوم على أربعة منهجيات تتمثل فيما يلي:تصنيف يقوم على السمعة (Reputation Ranking)، ويتم ذلك من خلال استطلاعات الرأي الموجهة إلى الجمهور، أما التصنيف الثاني فيقوم على تحليل الاقتباس (Citation Analysis) وهي طريقة شائعة للتقييم تقوم على عدد المرات التي يتم اقتباس فقرات من الأوراق والأبحاث العلمية الصادرة، والنوع الثالث من التصنيف يقوم على إنتاجية الكلية (Faculty Productivity)، ويعتمد هذا المنهج على عدد الأبحاث والمنشورات العلمية التي تصدر عن كلية خلال فترة زمنية معينة. أما المنهج الرابع فيدعى التصنيف الإحصائي (Statistical Ranking)، ويعتمد هذا المنهج على أرقام وإحصائيات حول معايير محددة من الجامعة، مثل عدد الطلبة، وعدد الأساتذة، والمساحة، والكتب والمجلات في المكتبة، ومساحة الجامعة، ومنشوراتها.

دراسة نيتر (Nutter,2000) بعنوان "العلاقة بين الاعتماد الأكاديمي للمعاهد ومدارس التعليم العام كما تراها جمعيات المجتمع المدني" تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين كليات المجتمع ودليل مدارس التعليم العام في وسط شرق الولايات المتحدة، ورؤية العاملين في كليات المجتمع نحو هذه العلاقة من حيث الترابط بين برامج المعاهد والكليات والمدارس، وما طرأ عليها من تحديث خلال الفترة بين عامي1993و 1998. توصلت الدراسة إلى توافق عام بين برامج التعليم العام، وبرامج الكليات رغم قناعة غالبية أفراد العينة بأن برامج التعليم العام لا تعدّ الطلاب تماماً لهذه الكليات.

كما توصلت دراسة جوسليغ و داندريا(Gosling and Dandrea, 2001) والتي كانت بعنوان: تطوير الجودة مفهوم جديد للتعليم العالي " Quality Development: a New Concept for Higher Education" إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من النمو الضخم للعمليات المُتعلقة بسلامة النوعية وضمانها في المملكة المتحدة، إلا أن هناك شكوك مُتزايدة حول فعالية هذه العمليات في تحقيق نوعية مُحسنة ودائمة وتقدم هذه الدراسة فكرة أساسية مفادها أن نوعية خبرة الطلاب في تعليمهم العالي يمكن أن تتحسن وبشكل فعال من خلال الجمع بين التطوير التعليمي (العملية التعليمية) مع التأكيد على النوعية، وذلك من خلال منهج تام وشمولي، وقد أطلق على هذا المصطلح "تطوير النوعية" وتم تفسيره من خلال (4) أمثلة مطروحة في هذه الدراسة.

أما في سويسرا (Swiss University, 2002) فبينت دراسة دعمتها الجامعة السويسرية , معايير الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في ستة محاور رئيسة، هي: أهداف التدريس والتطبيقات العملية، ومقاييس ضمان الجودة الداخلية في المؤسسة التعليمية، والمنهاج وطرق التدريس، والهيئة التدريسية، والطلبة، والمرافق.

دراسة براو(Brua,2003) بعنوان " مشروع تطوير الاعتماد الأكاديمي بكلية المجتمع بشرق ولاية ايوا التي طرحت سؤالا عن رؤية إدارة الكلية وهيئة التدريس للمشروع مقارنة بالتجارب المعاصرة وهل يتماشى مشروع التطوير مع شخصية الكلية وعاداتها ؟ وهل يتماشى المشروع ويرتبط مع طرق التعليم بالكلية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة موافقة أغلبية أفراد العينة على مشروع التطوير خلال السنوات الثلاث الأولى للتطبيق مع الإشارة إلى ضعف المشروع فيما يتعلق بالتدريب.

دراسة سايكس (Sykes ,2003) حول رؤية إدارات كليات المجتمع نحو برامج الاعتماد الأكاديمي بكليات ولاية الينوى ،وقد شمل المسح الهيئات الإدارية لمائة و خمسين كلية بالولاية ، لمعرفة أرائهم و تجاربهم فيما يختص ببرامج الاعتماد الأكاديمي بالولاية ، وقد تكونت الاستبانة من(36) فقرة مقفلة وثمانية أسئلة مفتوحة. وأشارت الدراسة إلى أن(78%) من أفراد العينة أشادوا بفكرة الدراسة وأهميتها و(69%) رأوا أن مثل هذه الدراسة تساعد في تحسين مخرجات ومستقبل هذه الكليات، بينما رأى (13%) عكس ذلك، وأن أكثر من (50%) يوافقون بشدة على أهمية التقويم المتزامن مع برامج الاعتماد الأكاديمي .

كما أشار تقرير الشبكة الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي (ENQA, 2003) إلى الإجراءات المتبعة في دول الاتحاد الأوروبي في عملية ضمان جودة التعليم العالي، حيث بين التقرير المعايير المختلفة في عدد من دول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا والنمسا. ففي ألمانيا مثلاً تتكون معايير ضمان جودة البرنامج الأكاديمي من سبعة محاور، هي: أهداف البرنامج، وتصميم المناهج، والمحتوى، ومعايير وإجراءات الامتحانات، ومقاييس ضمان الجودة، وطرق التدريس

والتعلم، ومدى النجاح والدعم المؤسسي، ومصادر التعلم والمرافق الخاصة. أما في النمسا فإن معايير الجودة تتكون فقط من خمسة محاور رئيسة، هي: أهداف البرنامج، ومشاركة الجهات المعنية في تطوير البرنامج، ومكونات البرنامج، وأساليب تقويم الطلبة، والهيئة التدريسية، والكوادر المساندة والمواد التعليمية ومصادرها. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فهناك الكثير من المؤسسات التي تُعنى بجودة البرامج الأكاديمية، وعادة ما تكون هذه المؤسسات متخصصة في مجالات معينة. فعلى سبيل المثال، تعتمد هيئة اعتماد العلوم الهندسية (ABET, 2005) على سبعة معايير لضمان جودة البرامج الهندسية، هي: أهداف البرنامج، ودعم الطلبة، ومكونات البرنامج، وأعضاء الهيئة التدريسية، والمنهاج، والمختبرات والتجهيزات الحاسوبية، ودعم المؤسسة والمصادر المالية.

2-4 سمات وموقع الدراسة الحالية:

1. تناولت الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية العديد من الموضوعات المتعلقة بتميز مؤسسات التعليم العالي وتصنيفها واستخدامات إدارة الجودة الشاملة فيها، إلا أن غالبية هذه الدراسات تناولت تطبيقات إدارة الجودة الشاملة وضبطها، ولم تتطرق بالتفصيل إلى مدى استيفاء معايير الاعتمادية وأثرها على تطوير أداء الجامعات كما هو الحال في هذه الدراسة.

2. بعض الدراسات تناولت تأثيرات أساليب القيادة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على تحسين أداء هذه المؤسسات وبعضها الآخر استشرف مستقبل التعليم العالي في الأردن وبعضها الآخر تناول أهمية تطبيق معايير الجودة في تحسين أداء هذه المؤسسات من خلال تكييف معايير الجودة العامة على متطلبات مؤسسات التعليم العالي أو بعضها الآخر درس

تأثير بعض العوامل أو المتغيرات المستقلة على مستوى جودة أداء هذه المؤسسات. والبعض الآخر اقتصر على اختيار كلية معينة لمعرفة مدي تطبيق هذه المعايير.

3. دور الجامعات الخاصة في الاقتصاد الوطني الأردني.

4. عينة الدراسة شملت أعضاء هيئة تدريس من كليات مختلفة ومن أبرزها (5) جامعات خاصة.

5. أجريت دراسات أخرى من وجهة نظر مقيمين خارجين قد لا يكونوا مطلعين بدقة على حقائق ما يجري داخل الجامعات. كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تقيس معايير الاعتماد العامة والخاصة وأثرها على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة وتناولت جميع كليات الجامعات المختارة دون استثناء كما تعد هذه الدراسة إضافة للمكتبة العربية لما تقدمة من مساهمة نظرية وميدانية تطبيقية في مجال ضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الخاصة. وقد يستفيد من هذه الدراسة المسئولون في اتخاذ القرارات لضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة بالأردن, وقد تساعد نتائج الدراسة على تسليط الضوء على بعض النقاط المتعلقة بمشكلات وسلبيات اعتماد المؤسسات الجامعية في المملكة الأردنية الهاشمية.

الفصل الثالث

تحليل بيانات الدراسة

الفصل الثالث

المبحث الأول

تحليل بيانات الدراسة

يتضمن هذا المبحث عرضاً لنتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها في إطار الأسئلة والفرضيات التي تم تحديدها مسبقاً. حيث تبدأ الباحثة بتقديم وصف تفصيلي لخصائص الدراسة الديموغرافيه والوظيفية، ثم يلي ذلك عرض تحليلي موسع وشامل لأسئلة الدراسة وفرضياتها، ومناقشة نتائجها.

3-1 خصائص عينة الدراسة

من خلال هذا الجزء سيتم التعرف على الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة وهي: الجنس, والرتبة الأكاديمية, واسم الجامعة, ومدة الخدمة بالجامعة, والجنسية.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية والوظيفية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	219	%86.2
	أنثى	35	%13.8
المجموع		254	%100
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	29	%11.4
	أستاذ مشارك	73	%28.7
	أستاذ مساعد	152	%59.8
المجموع		254	%100
اسم الجامعة	إربد الأهلية	36	%14.2
	جرش الأهلية	46	%18.1
	فيلادلفيا	55	%21.7
	العلوم التطبيقية	53	%20.9
	عمان الأهلية	64	%25.2
المجموع		254	%100
مدة الخدمة في الجامعة	5سنوات فأقل	108	%42.5
	6-10سنوات	71	%28.0
	11-15سنة	57	%22.4
	أكثر من 15 سنة	18	%7.1
المجموع		254	%100

يلاحظ من الجدول أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية من الذكور بلغ (219) وبنسبة مئوية(86.2%)، بينما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس من الإناث (35) وبنسبة مئوية (13.8%) من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعكس تدني نسبة تمثيل المرأة بشكل كبير في التدريس في الجامعات المبحوثة. كما ويلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة تمثيل للرتبة الأكاديمية كانت لفئة أستاذ مساعد

حيث بلغت (59.8%) وهذا يعكس ارتفاع نسبة العاملين من حملة هذه الرتبة. أما بالنسبة لمدة الخدمة فشكلت الفئة (5فأقل) في الجامعة ما نسبته (42.5%) كما يشير الجدول إلى أعلى نسبة لحاملي الجنسية الأردنية (83.5%). وهذا مؤشر حقيقي على جدية الجامعات الخاصة في إعطاء الأولوية للأردنيين في التدريس في الجامعات الخاصة.

الإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشة الفرضيات

3-2 الإجابة على أسئلة الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة فقد استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة المستوي العام لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة لدى الجامعات قيد الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وكذلك مستوى الاستيفاء لمعايير الاعتماد للمجالات السبعة المختارة.

إجابة السؤال الأول:

السؤال الأول:"ما المستوى العام لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة لدى الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس" ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمستوى العام لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة لدى الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والجدول رقم(5) يوضح ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمستوى العام لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة لدى الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

الرتبة	الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	7	القبول والتسجيل	3.73	.71	عالي
2	2	الهيئة التدريسية	3.65	.64	عالي
3	1	رسالة الجامعة وأهدافها	3.59	.65	عالي
4	4	الخدمات الطلابية	3.58	.71	عالي
5	5	المكتبة ومصادر المعلومات	3.54	.71	عالي
6	6	خدمة المجتمع	3.44	.71	متوسط
7	3	البرامج والتدريب	3.41	.78	متوسط
		الأداة ككل	3.58	.57	عالي

يبين جدول (5) أن المستوى العام لاستيفاء معايير الاعتماد لكل المجالات كان بدرجة عالية، وبمتوسط حسابي (3.58) وبانحراف معياري (0.57). مما يدل على تقارب إجابات أفراد العينة. وهذا يبين أن المستوى العام لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة مجتمعة عالياً وهذا يمثل الإجابة على السؤال الأول.

إجابة السؤال الثاني

السؤال الثاني: "ما مستوى استيفاء الجامعات الخاصة المدروسة لمعايير الاعتماد في المجالات السبعة"

يبين جدول(5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الاعتماد، حيث جاء في المرتبة الأولى مجال القبول والتسجيل بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.73) وانحراف معياري (0.71)، وذلك بسبب استخدام شبكة الانترنت إذ تساعد على التسريع في عملية القبول والتسجيل. إذ تقوم الجامعات بتوضيح شروط الالتحاق بالجامعة عن طرق الانترنت، مما يوفر عليها الوقت والجهد. كذلك أصبحت عمليات التسجيل تتم من خلال هذه الشبكة إذ يمكن للطالب التسجيل دون عناء. تلاه في المرتبة الثانية مجال الهيئة التدريسية بمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وبانحراف معياري (0.64). وهذا دلالة على جدية الجامعات في اختيار أعضاء هيئة التدريس ذوى خبرة وكفاءات عالية. تلاه في المرتبة الثالثة مجال رسالة الجامعة وأهدافها بمتوسط حسابي بلغ (3.59) وبانحراف معياري (0.65). وهذا تأكيد على أن رسالة الجامعة تمثل قاعدة الارتكاز في تحديد معايير اختيار الهياكل التنظيمية في ظل خصائص بيئة الكلية. تلاه في المرتبة الرابعة مجال الخدمات الطلابية بمتوسط حسابي(3.58) وبانحراف معياري (0.71) وهذا تأكيد على سياسة الجامعة بتزويد أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين بدليل الكليات وعمل ندوات حول نظام الخدمات الطلابية والإرشاد الأكاديمي، وجاء مجال المكتبة ومصادر المعلومات في المرتبة

الخامسة بمتوسط حسابي (3.54) وبانحراف معياري (0.71)، ويعود ذلك إلى إيفاء الجامعة بحاجات الكليات من مصادر التعلُم وخاصة فيما يتعلق بالإنترنت والحاسب الآلي والدوريات. بينما جاء مجال خدمة المجتمع في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.44) وبانحراف معياري (0.71). ويعود ذلك إلى عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إجراء بحوث تخدم المجتمع والبيئة المحلية وعدم استفادة الكليات من الخبرات الموجودة في المجتمع. وجاء مجال البرامج والتدريب في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.41) وانحراف معياري (0.78). ويعود ذلك إلى عدم القيام بدراسات مسحية لآراء الطلاب حول جودة المحتوى وتوافر الخبرات لدى أعضاء هيئة التدريس. بلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.58) وانحراف معياري (0.57).

أما مستوى استيفاء الجامعات الخاصة المبحوثة لفقرات كل مجال من المجالات السبعة فكانت على النحو التالي:

1. مجال رسالة الجامعة وأهدافها:

يبين جدول(6) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لفقرات رسالة الجامعة وأهدافها:

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "رسالة الجامعة وأهدافها" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب
1	.1	تتفق رسالة الجامعة مع الغرض من إنشائها.	3.98	.82	عالي
2	.7	تراعي الجامعة عند وضع خططها الإمكانيات المادية المتوفرة.	3.86	.95	عالي
3	.2	تؤكد الجامعة على تحقيق التميز في الأداء الأكاديمي.	3.85	.90	عالي
4	.3	تتسم أهداف الجامعة بالوضوح والواقعية.	3.69	.93	عالي
5	.4	تعكس رسالة الجامعة أهداف المجتمع.	3.60	.97	عالي
6	.9	تسعى الجامعة إلى توفير كوادر بشرية من الخرجين تتلائم مع احتياجات السوق.	3.56	.93	عالي
7	.5	يتم وضع أهداف الجامعة في نشرات متاحة للجميع.	3.53	1.05	عالي
8	.8	تقوم الجامعة بتحديد مستويات التطوير ووضع خطط طويلة المدى.	3.42	.92	متوسط
9	.6	تعتمد الجامعة في بناء خططها المستقبلية على أساليب البحث العلمي	3.33	.98	متوسط
10	.10	تعمل الجامعة على معالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي كالبطالة والفقر.	3.03	1.11	متوسط
		المجال ككل	3.59	0,65	عالي

يبين الجدول أن المستوى العام لاستيفاء مجال رسالة الجامعة كان عالياً وبمتوسط حسابي(3.59) وانحراف معياري (0.65). كما يبين الجدول أن مستوى استيفاء فقـرات هـذا المجـال جـاءت

بدرجات متفاوتة بين العالية والمتوسطة حيث كان الحد الأدنى للمتوسط الحسابي للاتجاهات فيما يتعلق بفقرة "تعمل الجامعة على معالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي كالبطالة والفقر" بدرجة موافقة متوسطه وبالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (3.03)، وانحراف معياري(1.11). وربما يعود السبب في ذلك إلى تركيز الجامعات على العائدات المالية لبرامجها الدراسية وعدم إعطاءها الأولوية الأولى للمشاكل الخارجية في المجتمع. بينما كان المتوسط الحسابي لفقرة "تتفق رسالة الجامعة مع الغرض من إنشائها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.98) وانحراف معياري (0.82)، ويعود ذلك إلى أن الجامعة لها فلسفة ورسالة دقيقة وواضحة. تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (7) والتي تنص على "تراعي الجامعة عند وضع خططها الإمكانيات المادية المتوفرة" بمتوسط حسابي بلغ (3.86) وبانحراف معياري (0.95)، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (2)، ونصها "تؤكد الجامعة على تحقيق التميز في الأداء الأكاديمي"، بمتوسط حسابي بلغ (3.85) وانحراف معياري (0.90). وذلك من أجل تحقيق ميزة التنافس بين الجامعات الأخرى. بينما جاءت الفقرات التالية: (تعتمد الجامعة في بناء خططها المستقبلية على أساليب البحث العلمي، وتقوم الجامعة بتحديد مستويات التطوير ووضع خطط طويلة المدى) بدرجة موافقة متوسطة وهذا مؤشر إلى أن تجربة الاعتماد الأكاديمي لا زالت في مراحلها الأولى والتي تتسم بالحداثة.

مجال الهيئة التدريسية

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "الهيئة التدريسية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	.11	يتلاءم مستوى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة مع معايير الاعتماد الموضوعة من قبل وزارة التعليم العالي.	4.08	.79	عالي
1	.12	يملك أعضاء هيئة التدريس المؤهلات والخبرات الملائمة لأداء أعمالهم.	4.08	.76	عالي
3	.17	تعمل الجامعة على توفير أساتذة متخصصين لتدريس المقررات الدراسية.	3.89	.98	عالي
4	.13	تضع إدارة الجامعة برامج لتقويم فاعلية التدريس.	3.63	.95	عالي
5	.15	تضع هيئة التدريس استراتيجيات لتطوير طرق وأساليب التدريس.	3.57	.95	عالي
6	.14	يتم توفير دليل واضح لأعضاء هيئة التدريس لمعايير تطبيق الاعتماد في الجامعة.	3.52	1.03	عالي
7	.16	يساعد العبء التدريسي الأسبوعي هيئة التدريس في تطوير أداء الجامعة .	3.50	.93	عالي
8	.18	يتم تقديم الدعم المالي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة لإجراء البحوث والدراسات.	3.34	1.11	متوسط
9	.19	تعمل الجامعة على توفير قواعد بيانات حديثة لتشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على إجراء البحوث.	3.23	1.03	متوسط
		المجال ككل	3.65	0.64	عالي

يبين الجدول(7) أن المستوى العام لاستيفاء معيار الاعتماد لهذا المجال عالياً كما يراهـا المبحوثين بمتوسط حسابي لجميع فقرات هذا المجال (3.65)، وانحراف معياري(0.64).

كما يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجـال الثـاني "الهيئـة التدريسية"، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرتان رقم (11)، و(12) ونصهما "يـتلاءم مـستوى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة مع معايير الاعتماد الموضوعة من قبل وزارة التعليم العالي"، و "يملك أعضاء هيئة التدريس المؤهلات والخبرات الملائمة لأداء أعمالهم" بمتوسط حـسابي بلـغ (4.08)، وانحراف معياري (0.79)، (0.76) على التوالي، ويعود ذلك إلـى أن هنـاك سياسـة واضحة في اختيار أعضاء هيئة التدريس معتمدة على معايير واضحة ومحددة تتنـاول الجانـب الأكاديمي والجانب القيمي لعضو هيئة التدريس المختار. وجاءت الفقرة رقم(19) ونصها "تعمـل الجامعة على توفير قواعد بيانات حديثة لتشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على إجـراء البحـوث" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.23) وانحراف معياري (1.03). ويعود ذلـك بأنـة لا يُعمل بنظام الترقيات العلمية في الجامعة، كما أنه قد لا تتوافر ميزانية خاصة لتوفير مثـل هـذه القواعد.

3. مجال البرامج والتدريب

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "البرامج والتدريب" مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	.22	يتم تحديث مقررات التدريس في الجامعة بشكل مستمر لتتواكب مع تطورات العصر والعلم.	3.61	.88	عالي
2	.23	يتم تصميم البرامج الدراسية لتطوير القدرات الإبداعية لدى الطلاب.	3.43	.95	متوسط
3	.21	تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في البرامج التدريبية داخل الجامعة.	3.35	1.07	متوسط
4	.20	توفر الجامعة برامج تدريبية بهدف تطوير أداء العاملين فيها.	3.25	1.00	متوسط
		المجال ككل	3.41	0.78	متوسط

يبين الجدول رقم(8) أن مستوى استيفاء معيار الاعتماد لهذا المجال كان متوسطا كما يراها المبحوثين، وبمتوسط حسابي لجميع فقرات هذا المجال(3.41)، وبانحراف معياري (0.78). كما يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث "البرامج والتدريب"، حيث جاءت الفقرة رقم (22) والتي تنص على "يتم تحديث مقررات التدريس في الجامعة بشكل مستمر لتتواكب مع تطورات العصر والعلم" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.61) وانحراف معياري (0.88). ويعود ذلك لحرص الجامعة على توفير مقررات جديدة واضحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال التعاون بين الجامعة ومصادر التعلُم. بينما جاءت باقي الفقرات بدرجة موافقة متوسطة ويعود ذلك إلى هناك تفعيل لبعض المعايير وعدم تفعيل لبعضها الآخر وخاصة فيما يتعلق بالبرامج والتدريب.

4. مجال الخدمات الطلابية

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "الخدمات الطلابية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	28	يتوفر نشرات وأدلة طلابية لزيادة معرفتهم بمتطلبات وإجراءات التخرج	3.76	.97	عالي
2	27	تتوفر الجامعة خدمات شبكة المعلومات (internet) للطلاب.	3.74	1.02	عالي
3	29	توفر الجامعة مراكز ومكاتب لبيع الكتب المقررة للتدريس.	3.69	1.05	عالي
4	26	يتم تعريف الطلاب بالخدمات المتوفرة في الجامعة.	3.58	.94	عالي
5	25	توفر الجامعة مرافق متعددة لممارسة الأنشطة الطلابية المنهجية واللامنهجية.	3.54	1.00	عالي
6	30	تنسجم الخدمات الطلابية المتوفرة مع احتياجات ورغبات الطلبة بشكل عام.	3.48	.90	متوسط
7	.24	يتم توفير الدعم المالي والتسهيلات اللازمة من إدارة الجامعة لتقديم الخدمات الطلابية.	3.26	1.12	متوسط
		المجال ككل	3.58	0.71	عالي

يبين الجدول رقم(9) أن مستوى استيفاء معيار الاعتماد لهذا المجال عالياً كما يراها المبحوثين، بمتوسط حسابي لجميع فقرات هذا المجال(3.58)، وبانحراف معياري(0.71). كما يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع الخدمات الطلابية، حيث جاءت الفقرة رقم (28) والتي نصها "يتوفر نشرات وأدلة طلابية لزيادة معرفتهم بمتطلبات وإجراءات التخرج" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.76) وانحراف معياري (0.97).

ويعود ذلك إلى البرامج التعريفية والإرشادية التي تقدمها الجامعة للطلاب في بداية كل عام دراسي. تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (27) والتي نصها "توفر الجامعة خدمات شبكة المعلومات (internet) لأعضاء هيئة التدريس والطلاب" بمتوسط حسابي بلغ (3.74) و بانحراف معياري (1.02)، ويعود ذلك إلى الاهتمام الذي تبديه الجامعة للخدمات الطلابية لما له أثر فاعل في نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها. أما في المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم(24) "يتم توفير الدعم المالي والتسهيلات اللازمة من إدارة الجامعة لتقديم الخدمات الطلابية" بالمرتبة بمتوسط حسابي بلغ (3.26) وانحراف معياري (1.12).

5. مجال المكتبة ومصادر المعلومات

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "المكتبة ومصادر المعلومات" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	31	تتسم مقتنيات المكتبة بالحداثة والتجديد لآخر ما نشر.	3.74	.90	عالي
2	32	تساهم الكتب والمراجع والمعاجم المتوفرة في المكتبة في تطوير أداء الجامعة.	3.69	.89	عالي
3	36	تعمل الجامعة على تبني فكرة المكتبة الإلكترونية.	3.52	1.10	عالي
4	35	تعد المصادر والمراجع العلمية المتوفرة في المكتبة كافية من حيث الكمية والنوعية.	3.51	.89	عالي
5	33	تتوافر الترتيبات لطلبات الاستعارة بين مكتبات الجامعة الأخرى ذات الاشتراك الموحد.	3.44	1.04	متوسط
6	34	توفير خدمات البحث العلمي عن المصادر داخل الجامعة وخارجها.	3.36	.97	متوسط
		المجال ككل	3.5 4	.71	عالي

يبين الجدول رقم (10) أن مستوى استيفاء معيار الاعتماد لهذا المجال كان عالياً كما يراها المبحوثين، وبمتوسط حسابي لجميع فقرات هذا المجال (3.54)، وانحراف معياري (0.71). كما يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الخامس "المكتبة ومصادر المعلومات"، حيث جاءت الفقرة رقم (31) والتي تنص على "تتسم مقتنيات المكتبة بالحداثة والتجديد لأخر ما نشر" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.74) وانحراف معياري (0.90)، ويعود ذلك إلى اشتراك المكتبة في الدوريات العلمية من جهة، والشبكة العالمية من جهة أخرى. تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (32) والتي تنص على "تساهم الكتب والمراجع والمعاجم المتوفرة في المكتبة في تطوير أداء الجامعة" بمتوسط حسابي بلغ (3.69) وبانحراف معياري (0.89)، ويعود ذلك إلى توفير هيئة تدريسية وطلاب ذوي مؤهلات علمية عالية. بينما جاءت الفقرة رقم (34) ونصها "توفير خدمات البحث العلمي عن المصادر داخل الجامعة وخارجها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.36) وانحراف معياري (0.97).

6. مجال خدمة المجتمع

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "خدمة المجتمع" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	37	تتوافق مستويات المتخرجين مع المعايير الوطنية لمؤهلات الطلاب في مجلس الاعتماد لوزارة التعليم العالي.	3.65	.80	عالي
2	41	تعمل الجامعة على اختيار أفراد من المجتمع المحلي في مجالسها العلمية والإدارية.	3.51	.93	عالي
3	39	تشجع الجامعة إقامة علاقات اتصال مع الجهات المختلفة في المجتمع بهدف تبادل المعلومات واكتساب الخبرة.	3.43	.97	متوسط
4	38	تقوم الجامعة بتقديم برامج وخدمات وظيفية ومهنية لأفراد المجتمع.	3.31	.91	متوسط
5	40	تقوم الجامعة بالتعاون مع المجتمع المحلي في دعم مؤسسات التعليم المهنية المرتبطة باحتياجات المجتمع.	3.28	.96	متوسط
		المجال ككل	3.44	.78	متوسط

يبين الجدول أن مستوى استيفاء معيار الاعتماد لهذا المجال كان متوسطاً، بمتوسط حسابي لجميع فقرات هذا المجال (3.44)، وانحراف معياري (0.71). كما يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال السادس "خدمة المجتمع"، حيث جاءت الفقرة رقم (37) والتي تنص على "تتوافق مستويات المتخرجين مع المعايير الوطنية لمؤهلات الطلاب في مجلس الاعتماد لوزارة التعليم العالي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.65) وانحراف

معياري (0.80). ويعود ذلك لحرص الجامعة على إقامة اتصال مستمر وتفاعل مع وزارة التعليم وهيئة الاعتماد بحيث تقدم لها ما يستجد في المعايير. تلتها في المرتبة الثانية الفقـرة رقـم (41) والتي تنص على " تعمل الجامعة على اختيار أفراد من المجتمع المحلي فـي مجالـسها العلميـة والإدارية " بمتوسط حسابي بلغ (3.51) وبانحراف معياري (0.93)، وذلك بـسبب مـشاركتهم الفاعلة في الأنشطة المجتمعية وتقديم اقتراحات بما يحتاج له السوق. بينما جاءت الفقرة رقم (40) ونصها " تقوم الجامعة بالتعاون مع المجتمع المحلي في دعم مؤسسات التعليم المهنية المرتبطـة باحتياجات المجتمع " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.28) وانحراف معياري (0.96). ويعود ذلك إلى عدم وجود خطط وبرامج من قبل الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي.

7. مجال القبول والتسجيل

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال "القبول والتسجيل" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	42	يتوفر في الجامعة نظام قبول وتسجيل محوسب.	4.02	.92	عالي
2	43	تتم عمليات القبول والتسجيل للطلبة في الجامعة بشكل طبيعي وهادئ.	3.82	.98	عالي
3	45	تضع الجامعة معايير محددة لتسهيل إجراءات قبول الطلبة.	3.78	.87	عالي
4	47	تقدم الجامعة للطالب توضيحات عن ترتيبات التسجيل وآلياته	3.73	.91	عالي
5	44	تساعد عمليات القبول والتسجيل في الجامعة على تطوير أداء الجامعة.	3.65	.90	عالي
6	46	تتبع الجامعة إجراءات سليمة للتأكد من مستوى الطلبة قبل التحاقهم بها.	3.39	1.10	متوسط
		المجال ككل	3.73	0.71	عالي

يبين الجدول (12) أن المستوى العام لجميع فقرات المجال كان عالياً، بمتوسط حسابي (3.73)، وانحراف معياري (0.71). كما يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال السابع "القبول والتسجيل"، حيث جاءت الفقرة رقم (42) والتي تنص على

"يتوفر في الجامعة نظام قبول وتسجيل محوسب" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.02) وانحراف معياري (0.92)، وهذه نتيجة طبيعية لأن الجامعات في الفترة الأخيرة عملت على تحديث نظام القبول والتسجيل من خلال استخدام الانترنت وتكنولوجيا المعلومات بحيث أنها تضم جميع المعلومات لكافة الطلاب. تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (43) والتي تنص على "تتم عمليات القبول والتسجيل للطلبة في الجامعة بشكل طبيعي وهادئ" بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وبانحراف معياري (0.98). ويعود ذلك إلى توفير الانترنت الذي ساعد على التسريع في عمليات التسجيل بحيث يمك لأي طالب التسجيل سواء كان من داخل الجامعة أو خارجها. بينما جاءت الفقرة رقم (46) ونصها "تتبع الجامعة إجراءات سليمة للتأكد من مستوى الطلبة قبل التحاقهم بها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.39) وانحراف معياري (1.10). ويعود ذلك إلى عدم وجود إجراءات مطبقة وامتحانات مستوى لتوفير مثل هذه المعلومات.

السؤال الثالث: "ما مستوى تحقيق الجامعات الخاصة لأهدافها كما يراها أعضاء هيئة التدريس ؟

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال تحقيق الجامعات الخاصة لأهدافها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الأهداف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
1	53	تحسين مستوى الإيرادات المالية للجامعة	4.07	.82	عالي
2	48	نشر المعرفة وتطويرها والإسهام في تقدم الفكر الإنساني.	3.78	.85	عالي
3	52	تنمية شعور الطالب بالانتماء للوطن وتحمل المسؤولية.	3.75	.89	عالي
4	49	إتاحة فرص التعليم العالي النظرية والتطبيقية.	3.65	.87	عالي
5	50	القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنظيمه.	3.59	.93	عالي
6	54	خدمة المجتمع الأردني وتلبية حاجاته	3.50	.99	متوسط
7	51	الاهتمام بشخصية الطالب واستقلاله الفكري وتنمية روح المبادرة لديه.	3.37	1.00	متوسط
8	55	تعميق العقيدة الإسلامية والقيم الروحية والعناية بالحضارة العربية الإسلامية ونشر حضارتها	3.28	1.21	متوسط
		أهداف الجامعات ككل	3.62	.68	عالي

يبين الجدول (13) أن المستوى العام لتحقيق أهداف الجامعات الخاصة كان عالياً وبمتوسط حسابي(3.62)، وانحراف معياري (0.68). كما يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مستوى تحقيق الجامعات الخاصة لأهدافها، حيث جاءت الفقرة رقم (53) والتي تنص على "تحسين مستوى الإيرادات المالية للجامعة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ

(4.07) وانحراف معياري (0.82). وهذه نتيجة طبيعية لأن الهدف الرئيسي للجامعات الخاصة هو تحقيق مستوى عالي من الربحية. تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (48) والتي تنص على "نشر المعرفة وتطويرها والإسهام في تقدم الفكر الإنساني" بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وبانحراف معياري (0.85). لان رسالة الجامعة والغاية من إنشائها هو التعليم وتطوير قدرات الطلاب. وجاءت الفقرة رقم (55) ونصها "تعميق العقيدة الإسلامية والقيم الروحية والعناية بالحضارة العربية الإسلامية ونشر حضارتها " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.28) وانحراف معياري (1.21). وهذه نتيجة سلبية ويعود سبب ذلك إلى تعدد الديانات والطوائف المختلفة في الجامعة.

- الإجابة على السؤال المفتوح: ما هي أهم الاقتراحات لرفع مستوي استيفاء جامعتك لمعايير الاعتماد العامة والخاصة.

يبين الجدول رقم(14) سؤال أداة الدراسة المفتوح وعدد الأفراد الذين أجابوا على السؤال حيث تنوعت درجة الإجابة على السؤال بعضها تضمن اقتراح واحد, والبعض الآخر تضمن مجموعة من الاقتراحات. حيث كان عدد الاستبيانات التي احتوت على جواب السؤال المفتوح(53) استبياناً. وتأتي أهمية هذا الجزء من الاستبيان من خلال مساهمة الأجوبة في إعطاء فكرة عن معوقات استيفاء معايير الاعتماد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس, وعن الاقتراحات التي يمكن أن يتم تنفيذها لمعالجة هذه المعوقات لتحقيق الأداء الأفضل لدى هذه الجامعات.

جدول رقم (14)

عدد الإجابات عن السؤال المفتوح في أداة الدراسة

السؤال	مجموع الإجابات
برأيك، ما هي أهم الاقتراحات لرفع مستوى استيفاء جامعتك لمعايير الاعتماد العامة والخاصة.	53

تصنيف إجابات السؤال المفتوح:

كانت الإجابات الواردة في هذا السؤال بمثابة اقتراحات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لمعالجة المعوقات الوارد ذكرها في هذا السؤال, حيث يبين الجدول (15) ملخصاً للاقتراحات المقدمة من أفراد العينة وقد بلغ مجموع تكرارات الاقتراحات (94) تكراراً وعدد الاقتراحات المقدمة(10) اقتراحات. أما ترتيب الاقتراحات تنازلياً حسب عدد التكرارات والنسب المئوية لها فكانت على النحو التالي:

جاء اقتراح : "الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ورفع دخولهم لتعميق انتمائهم وولائهم"، في المرتبة الأولى حيث تكرر هذا الاقتراح من (20) عضو هيئة تدريس، بنسبة مئوية (21.3%). وأما في المرتبة الثانية جاء الاقتراح " إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة كوسائل أساسية "، حيث تكرر هذا الاقتراح من (13)عضو هيئة تدريس، بنسبة مئوية (13.8%). أما في المرتبة الثالثة جاء الاقتراح "الدعم المالي المستمر للمدرس والطالب تشجيعاً لهم على القيام بمهامهم"،حيث تكرر هذا الاقتراح من (12) عضو هيئة تدريس وبنسبة مئوية (12.8%). أما في المرتبة الرابعة جاء الاقتراح " تطوير المكتبة وتحسينها من حيث المقتنيات ووسائل الاتصال" حيث تكرر هذا الاقتراح من(10) عضو هيئة تدريس بنسبة مئوية (10.6%). أما في المرتبة الخامسة فقد جاء الاقتراح "الاهتمام بالبحث العلمي فقد تكرر هذا الاقتراح من (9) عضو هيئة تدريس، بنسبة مئوية

(9.6%). أما في المرتبة السادسة جاء الاقتراح " تحديد معدل 60 أو 65 للقبول بالتخصصات ودون تمييز"، تكرر هذا الاقتراح من (9) عضو هيئة تدريس وبنسبة مئوية (9.6%) . أما في المرتبة السابعة جاء الاقتراح "الابتعاد عن الربحية"، فقد تكرر من (7) عضو هيئة تدريس وبنسبة مئوية (7.4%). وجاء في المرتبة الثامنة الاقتراح " إعطاء حرية لأعضاء هيئة التدريس ". تكرر هذا الاقتراح من (5) أعضاء هيئة تدريس وبنسبة مئوية (5.3%). وجاء في المرتبة التاسعة الاقتراح "وضع نظام صارم لضبط تصرفات الطلاب"، تكرر من (5) أعضاء هيئة تدريس وبنسبة مئوية(5.3 %). أما في المرتبة الأخيرة جاء الاقتراح " أن تضع الجامعة معايير محدودة لتسهيل القبول والتسجيل" تكرر من (3) أعضاء هيئة تدريس بنسبة مئوية (3.2%).

الجدول رقم(15)

توزيع إجابات أفراد العينة عن اقتراحات استيفاء المعايير

الاقتراحات	التكرارات	النسبة%
الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ورفع دخولهم لتعميق انتمائهم وولائهم	20	%21.3
إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة كوسائل أساسية.	13	%13.8
الدعم المالي المستمر للمدرس والطالب تشجيعاً لهم على القيام بمهامهم	12	%12.8
تطوير المكتبة وتحسينها من حيث المقتنيات ووسائل الاتصال.	10	%10.6
الاهتمام بالبحث العلمي.	9	%9.6
تحديد معدل 60 أو 65 للقبول في التخصصات ودون تمييز.	9	%9.6
الابتعاد عن الربحية.	7	%7.4
إعطاء حرية لأعضاء هيئة التدريس.	6	%6.4
وضع نظام صارم لضبط تصرفات الطلاب.	5	%5.3
أن تضع الجامعة معايير محددة لتسهيل القبول والتسجيل.	3	%3.2
مجموع التكرارات	94	%100

3-3 اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

" لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات أفراد أعضاء هيئة التدريس نحو اثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، الرتبة الأكاديمية، الجامعة، مدة الخدمة في الجامعة).

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد أعضاء هيئة التدريس نحو اثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة حسب متغيرات الجنس، والجامعة، ومدة الخدمة في الجامعة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي، والجداول التالية توضح ذلك.

1: أثر الجنس

جدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لأثر متغير الجنس على تصورات أفراد أعضاء هيئة التدريس نحو اثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة

	ذكر		أنثى		قيمة ت	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
رسالة الجامعة وأهدافها	3.59	.66	3.57	.65	.013	.911
الهيئة التدريسية	3.65	.63	3.66	.66	.017	.897
البرامج والتدريب	3.43	.77	3.31	.88	.716	.398
الخدمات الطلابية	3.59	.70	3.51	.74	.385	.536
المكتبة ومصادر	3.56	.71	3.44	.74	.826	.364

	ذكر		أنثى		قيمة ت	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المعلومات						
خدمة المجتمع	3.45	.68	3.38	.87	.283	.595
القبول والتسجيل	3.74	.71	3.67	.72	.335	.563
الأداة ككل	3.59	.56	3.53	.61	.274	.601
أهداف الجامعات	3.63	.68	3.56	.68	.295	.588

- ذات قيمة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة($\alpha \geq 0.05$) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات والأداة ككل. مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$) في تصورات أفراد أعضاء هيئة التدريس نحو استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى لمتغير الجنس، وذلك بسبب توافق وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن الجنس. نحو استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة.

2: الرتبة الأكاديمية

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لأثر الرتبة الأكاديمية على تصورات أفراد أعضاء هيئة التدريس نحو اثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة

	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
رسالة الجامعة	3.81	.58	3.59	.64	3.54	.67	2.068	.129
الهيئة التدريسية	3.74	.63	3.69	.61	3.61	.65	.801	.450
البرامج والتدريب	3.57	.74	3.55	.66	3.31	.83	2.959	.054
الخدمات الطلابية	3.59	.66	3.72	.65	3.51	.74	2.329	.100
المكتبة ومصادر	3.61	.66	3.68	.58	3.47	.77	2.365	.096
خدمة المجتمع	3.51	.77	3.45	.72	3.41	.69	.264	.768
القبول والتسجيل	3.74	.60	3.83	.69	3.68	.74	1.030	.358
الأداة ككل	3.68	.54	3.65	.49	3.52	.60	1.767	.173
أهداف الجامعات	3.87	.58	3.61	.75	3.58	.66	2.212	.112

ذات قيمة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتبين من الجدول (17)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية، في جميع المجالات والأداة ككل. مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية في جميع المجالات وفي الأداة ككل.و التي تنص "على عدم وجود فروق إحصائية عند مستوى الدلالة **($\alpha \geq 0.05$)** في تصورات أعضاء هيئة التدريس نحو استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية, وذلك بسبب أن جميع أعضاء هيئة التدريس يحملون نفس التصور نحو استيفاء معايير الاعتماد بغض النظر عن رتبهم الأكاديمية.

3: الجامعة.

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين لأثر اسم الجامعة على تصورات أفراد أعضاء هيئة التدريس نحو أثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة

	اربد الأهلية		جرش الأهلية		فيلادلفيا		العلوم التطبيقية		عمان الأهلية		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
رسالة الجامعة وأهدافها	3.27	.79	3.62	.60	3.68	.66	3.73	.69	3.54	.51	3.292	.012
الهيئة التدريسية	3.37	.78	3.63	.67	3.58	.56	3.68	.64	3.85	.51	3.558	.008
البرامج والتدريب	2.90	1.03	3.43	.82	3.46	.73	3.62	.76	3.46	.54	5.164	.001
الخدمات الطلابية	3.21	.75	3.48	.84	3.54	.67	3.80	.65	3.71	.58	4.755	.001
المكتبة ومصادر المعلومات	3.18	.85	3.42	.76	3.62	.64	3.63	.74	3.70	.54	4.043	.003
خدمة المجتمع	3.17	.86	3.46	.75	3.40	.58	3.37	.77	3.66	.56	3.170	.014
القبول والتسجيل	3.39	.71	3.52	.90	3.83	.47	3.86	.66	3.89	.71	4.747	.001
الأداة ككل	3.24	.70	3.53	.64	3.60	.51	3.69	.59	3.69	.37	4.688	.001
أهداف الجامعات	3.37	.77	3.64	.64	3.56	.57	3.75	.70	3.70	.71	2.046	.089

ذات قيمة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر الجامعة في جميع المجالات والأداة ككل، مما يشير إلى رفض الفرضية في جميع المجالات والأداة ككل، والتي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

(α ≤ 0.05) في تصورات أعضاء هيئة التدريس نحو استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى لمتغير الجامعة. وقبول الفرضية التي تنص على" وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) في تصورات أفراد أعضاء هيئة التدريس نحو استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى لمتغير الجامعة.

ولبيان الفروق الزوجية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول(19).

جدول (19)

المقارنات البعدية بطريقة شفية لأثر الجامعة

المجال	الجامعة	المتوسط الحسابي	اربد الأهلية	جرش الأهلية	فيلادلفيا	العلوم التطبيقية	عمان الأهلية
رسالة الجامعة وأهدافها	اربد الأهلية	3.27					
	جرش الأهلية	3.62	.35				
	فيلادلفيا	3.68	.42	.07			
	العلوم التطبيقية	3.73	*.46	.11	.04		
	عمان الأهلية	3.54	.28	.07	.14	.19	
الهيئة التدريسية	اربد الأهلية	3.37					
	جرش الأهلية	3.63	.25				
	فيلادلفيا	3.58	.21	.05			
	العلوم التطبيقية	3.68	.31	.05	.10		
	عمان الأهلية	3.85	*.47	.22	.26	.17	
البرامج والتدريب	اربد الأهلية	2.90					
	جرش الأهلية	3.43	*.53				
	فيلادلفيا	3.46	*.56	.03			

المجال	الجامعة	المتوسط الحسابي	اربد الأهلية	جرش الأهلية	فيلادلفيا	العلوم التطبيقية	عمان الأهلية
	العلوم التطبيقية	3.62	*.72	.18	.15		
	عمان الأهلية	3.46	*.56	.03	.00	.15	
الخدمات الطلابية	اربد الأهلية	3.21					
	جرش الأهلية	3.48	.27				
	فيلادلفيا	3.54	.33	.06			
	العلوم التطبيقية	3.80	*.59	.32	.26		
	عمان الأهلية	3.71	*.50	.22	.16	.10	
المكتبة ومصادر المعلومات	اربد الأهلية	3.18					
	جرش الأهلية	3.42	.25				
	فيلادلفيا	3.62	.45	.20			
	العلوم التطبيقية	3.63	.46	.21	.01		
	عمان الأهلية	3.70	*.52	.28	.08	.07	
خدمة المجتمع	اربد الأهلية	3.17					
	جرش الأهلية	3.46	.29				
	فيلادلفيا	3.40	.23	.06			
	العلوم التطبيقية	3.37	.21	.08	.02		
	عمان الأهلية	3.66	*.49	.20	.26	.29	
القبول والتسجيل	إربد الأهلية	3.39					
	جرش الأهلية	3.52	.12				
	فيلادلفيا	3.83	.43	.31			
	العلوم التطبيقية	3.86	*.46	.34	.03		
	عمان الأهلية	3.89	*.49	.37	.06	.03	
الأداة ككل	إربد الأهلية	3.24					
	جرش الأهلية	3.53	.29				

المجال	الجامعة	المتوسط الحسابي	اربد الأهلية	جرش الأهلية	فيلادلفيا	العلوم التطبيقية	عمان الأهلية
	فيلادلفيا	3.60	.36	.08			
	العلوم التطبيقية	3.69	*.45	.16	.08		
	عمان الأهلية	3.69	*.45	.17	.09	.01	

- ذات قيمة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (19) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين إربد الأهلية والعلوم التطبيقية وجاءت الفروق لصالح العلوم التطبيقية في مجال رسالة الجامعة وأهدافها. لكون العلوم التطبيقية أكثر تطبيقا والتزام بمعايير الاعتماد. ولأن أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم التطبيقية أكثر إدراكاً لمعيار الاعتماد المتعلقة برسالة الجامعة وأهدافها.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين إربد الأهلية وعمان الأهلية وجاءت الفروق لصالح عمان الأهلية في مجال الهيئة التدريسية. لأن أعضاء هيئة التدريس في جامعة عمان الأهلية أكثر إدراكاً من أعضاء هيئة التدريس في جامعة إربد الأهلية لمعيار الاعتماد المتعلقة في اختيار أعضاء هيئة التدريس من حيث توفير أعضاء ذو خبرة في مجال التدريس.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في مجال البرامج والتدريب بين إربد الأهلية من جهة وبين كل من جرش الأهلية، وفيلادلفيا، والعلوم التطبيقية، وعمان الأهلية وجاءت الفروق لصالح جرش الأهلية، وفيلادلفيا، والعلوم التطبيقية، وعمان الأهلية في مجال البرامج والتدريب. حيث أن أعضاء هيئة التدريس أكثر إدراكاً في الجامعات الثلاث لأهمية البرامج التدريبية في تطوير الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، في جامعة جرش.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في مجال الخدمات الطلابية بين إربد الأهلية من جهة وبين كل من العلوم التطبيقية وعمان الأهلية وجاءت الفروق لصالح العلوم التطبيقية وعمان الأهلية في مجال الخدمات الطلابية، وذلك بسبب أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم التطبيقية أكثر إدراكاً لتوفير جامعتهم للإمكانات المادية فيها.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في مجال المكتبة ومصادر المعلومات بين إربد الأهلية، وعمان الأهلية. وجاءت الفروق لصالح عمان الأهلية في مجال المكتبة ومصادر المعلومات. وذلك لأن أعضاء هيئة التدريس في جامعة عمان الأهلية أكثر إدراكاً للخدمات التي تقدمها جامعتهم في مجال المكتبة ومصادر المعلومات.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في مجال خدمة المجتمع بين إربد الأهلية وعمان الأهلية وجاءت الفروق لصالح عمان الأهلية في مجال خدمة المجتمع. ويعود ذلك إلى إدراك أعضاء هيئة التدريس في جامعة عمان الأهلية أكثر إدراكاً لمستوى الخدمات المجتمعية التي تقدمها الجامعة.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في مجال القبول والتسجيل بين اربد الأهلية من جهة وبين كل من العلوم التطبيقية، وعمان الأهلية. وجاءت الفروق لصالح العلوم التطبيقية، وعمان الأهلية في مجال القبول والتسجيل. وذلك لأن أعضاء هيئة التدريس في جامعتي العلوم التطبيقية، وعمان الأهلية أكثر إدراكاً من أمثالهم في جامعة إربد الأهلية بمستوى خدمات القبول والتسجيل.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للمجالات مجتمعة بين إربد الأهلية من جهة و بين كل من العلوم التطبيقية، وعمان الأهلية وجاءت الفروق لصالح العلوم التطبيقية وعمان

الأهلية في الأداة ككل. وذلك لأن أعضاء هيئة التدريس في جامعتي عمان الأهليـــة والعلـــوم التطبيقية أكثر إدراكاً من أعضاء هيئة التدريس في جامعة إربد الأهلية لجميع معايير الاعتماد من أمثالهم في جامعة إربد الأهلية.

4. مدة الخدمة في الجامعة

جدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لأثر مدة الخدمة في الجامعة على تصورات أفراد أعضاء هيئة التدريس نحو اثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة

	5سنوات فاقل		سنوات 6-10		سنة 11-15		أكثر من 15 سنة		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
رسالة الجامعة وأهدافها	3.61	.68	3.54	.62	3.52	.68	3.83	.55	1.227	.301
الهيئة التدريسية	3.65	.70	3.69	.56	3.53	.63	3.78	.51	1.039	.376
البرامج والتدريب	3.39	.90	3.35	.70	3.40	.69	3.79	.63	1.579	.195
الخدمات الطلابية	3.54	.75	3.61	.66	3.55	.69	3.79	.71	.694	.557
المكتبة ومصادر المعلومات	3.46	.79	3.59	.57	3.63	.72	3.62	.69	1.018	.385
خدمة المجتمع	3.44	.74	3.47	.66	3.37	.70	3.50	.76	.278	.842
القبول والتسجيل	3.67	.79	3.84	.51	3.71	.80	3.74	.60	.771	.511
الأداة ككل	3.56	.64	3.60	.48	3.54	.55	3.74	.50	.638	.591
أهداف الجامعات	3.69	.68	3.59	.65	3.56	.73	3.57	.67	.556	.644

يتبين من الجدول (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) تعزى لأثر مدة الخدمة في الجامعة في جميع المجالات والأداة ككل. مما يشير إلى قبول الفرضية في جميع المجالات والأداة ككل.

الفرضية الثانية:

" لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة" وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

أ- لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لاستيفاء معيار رسالة الجامعة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول (21)

تحليل الانحدار لأثر استيفاء معيار رسالة الجامعة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة

المتغير المستقل	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية	Beta .	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
رسالة الجامعة وأهدافها	.616	.379	153.73 1	.000	.616	12.399	.000

* دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$).

يتبين من الجدول أن التباين المفسر بلغ (0.379) أي أن استخدام معيار رسالة الجامعة فسرت ما قيمته 37.9% من مستوى تحقيق أهداف الجامعة، وبلغت قيمة "ت" 12.399 وبدلالة إحصائية0.000 . مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين معيار رسالة الجامعة وبين تحقيق أهداف الجامعة وبهذا يتم رفض هذه الفرضية، والتي تنص على أنه لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار رسالة الجامعة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

ب- لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار الهيئة التدريسية على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (22)

تحليل الانحدار لأثر استيفاء معيار الهيئة التدريسية على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة

المتغير المستقل	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية	Beta	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
الهيئة التدريسية	.557	.310	113.440	.000	.557	10.651	.000

* دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من الجدول أن التباين المفسر بلغ (0.310) أي أن استخدام معيار الهيئة التدريسية فسرت ما قيمته 31% من أثر استيفاء معايير الاعتماد على تحقيق أهداف الجامعة، وبلغت قيمة "ت" 10.651 وبدلالة إحصائية0.000 . مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين معيار الهيئة التدريسية وبين أهداف الجامعة وبهذا يتم رفض هذه الفرضية، والتي تنص على أنه لا يوجد اثر هام ذو

دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) لاستيفاء معيار الهيئة التدريسية على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

ج- لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) لاستيفاء معيار الخدمات الطلابية على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة .

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول (23)

تحليل الانحدار لأثر استيفاء معيار الخدمات الطلابية على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة

المتغير المستقل	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية	Beta .	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
الخدمات الطلابية	.529	.280	97.886	.000	.529	9.894	.000

* دلالة إحصائية عند المستوى (α ≤ 0.05).

يتبين من الجدول أن التباين المفسر بلغ (0.280) أي أن استخدام معيار الخدمات الطلابية فسرت ما قيمته 28% من أثر استيفاء معايير الاعتماد على تحقيق أهداف الجامعة، وبلغت قيمة "ت" 9.894 وبدلالة إحصائية0.000 . مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين معيار الخدمات الطلابية وبين أهداف الجامعة وبهذا يتم رفض هذه الفرضية، والتي تنص على أنه لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05) لاستيفاء معيار الخدمات الطلابية على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

د- لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار البرامج والتدريب.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار كما هو مبين في الجدول الآتي

جدول (24)

تحليل الانحدار لأثر استيفاء معيار البرامج والتدريب على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة

المتغير المستقل	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية	Beta .	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
البرامج والتدريب	.554	.307	111.588	.000	.554	10.564	.000

* ذات قيمة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول أن التباين المفسر بلغ (0.307) أي أن استخدام معيار البرامج والتدريب فسرت ما قيمته 30.7% من أثر استيفاء معايير الاعتماد على تحقيق أهداف الجامعة، وبلغت قيمة "ت" 10.564 وبدلالة إحصائية0.000 ، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين معيار البرامج والتدريب وبين أهداف الجامعة وبهذا يتم رفض هذه الفرضية، والتي تنص على أنه لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار البرامج والتدريب على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

هـ- لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار القبول والتسجيل على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (25)

تحليل الانحدار لأثر استيفاء معيار القبول والتسجيل على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة

المتغير المستقل	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية	Beta	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
القبول والتسجيل	.619	.383	156.437	.000	.619	12.507	.000

* دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من الجدول أن التباين المفسر بلغ (0.383) أي أن استخدام معيار القبول والتسجيل فسرت ما قيمته 38.3% من أثر استيفاء معايير الاعتماد على تحقيق أهداف الجامعة، وبلغت قيمة "ت" 12.507 وبدلالة إحصائية0.000 ، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين معيار القبول والتسجيل وبين أهداف الجامعة وبهذا يتم رفض هذه الفرضية، والتي تنص على أنة لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار القبول والتسجيل على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

و- لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)لاستيفاء معيار المكتبة ومصادر المعلومات على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول (26)

تحليل الانحدار لأثر استيفاء معيار المكتبة ومصادر المعلومات على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة

المتغير المستقل	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية	Beta .	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
المكتبة ومصادر المعلومات	.539	.290	103.009	.000	.539	10.149	.000

* دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من الجدول أن التباين المفسر بلغ (0.290) أي أن استخدام معيار المكتبة ومصادر المعلومات فسرت ما قيمته 29% من أثر استيفاء معايير الاعتماد على تحقيق أهداف الجامعة، وبلغت قيمة "ت" 10.149 وبدلالة إحصائية0.000 ، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين معيار المكتبة ومصادر المعلومات وبين أهداف الجامعة وبهذا يتم رفض هذه الفرضية، والتي تنص على أنه لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار المكتبة ومصادر التعلم على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

ز- لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستيفاء معيار خدمة المجتمع على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار كما هو مبين في الجدول الآتي.

جدول (27)

تحليل الانحدار لأثر استيفاء معيار خدمة المجتمع على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة

المتغير المستقل	الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية	Beta .	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
خدمة المجتمع	.553	.306	111.197	.000	.553	10.545	.000

* دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$).

يتبين من الجدول أن التباين المفسر بلغ (0.306) أي أن استخدام معيار خدمة المجتمع فسرت ما قيمته 30.6% من أثر استيفاء معايير الاعتماد على تحقيق أهداف الجامعة، وبلغت قيمة "ت" 10.545 وبدلالة إحصائية0.000 ، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين معيار خدمة المجتمع وبين أهداف الجامعة وبهذا يتم رفض هذه الفرضية، والتي تنص على أنه لا يوجد اثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لاستيفاء معيار خدمة المجتمع على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

4-1 نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتقديم عدد من التوصيات المتعلقة بها. وتسهيلاً لذلك فقد تم تقسيم المناقشة إلى الأجزاء التالية:

4-2 المستوى العام لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة للجامعات المبحوثة .

كان المستوى العام لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة في هذه الجامعات كما يراه أعضاء الهيئة التدريسية عالياً وبمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (75,.).

4-3 مستوى استيفاء الجامعات الخاصة المدروسة لمعايير الاعتماد في المجالات السبعة.

كان ترتيب استيفاء الجامعات الخاصة المدروسة لمعايير الاعتماد للمجالات السبعة على النحو التالي:

1. جاء مستوى معايير الاعتماد في مجال القبول والتسجيل مرتفعاً وفي المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي(3.73) وانحراف معياري(71,.) ويفسر ذلك من خلال مدى علاقة هذا المعيار برقابة وضبط عملية القبول والتسجيل والتي لها أكبر الأثر على ضبط الإيرادات المالية للجامعة.

2. جاء في المرتبة الثانية معيار الهيئة التدريسية وبمستوى عالي أيضاً وبمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0,64) وذلك لما لهذا المجال من أهمية في مجال ضبط جودة التدريس، وضبط النفقات المالية في الجامعات الخاصة.

3. كما جاء مجال رسالة الجامعة وأهدافها في المرتبة الثالثة وبمستوى عالي، وبمتوسط حسابي(3.59) وانحراف معياري (0,65) وذلك لما لهذا المجال من أثر على ضبط اتجاه ومسار الجامعات الخاصة نحو أهداف محدودة.

4. وجاء مجال الخدمات الطلابية في المرتبة الرابعة وبمستوى عالي أيضاً، وبمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري(0,71). ويحتمل أن يكون مرد ذلك لأن الطالب هو زبون الجامعة الذي يجب إرضائه ولأن زيادة عدد المسجلين من الطلبة في الجامعة يعلي رفع مستوى الميزة التنافسية مع الجامعات الأخرى ومن ثم زيادة أرباحها.

5. جاء في المرتبة الخامسة مجال المكتبة ومصادر المعلومات وبمستوى عالي، وبمتوسط حسابي(3.54) وانحراف معياري(0,71). وهي ضرورية ومكملة لعملية التدريس والبحث في الجامعات الخاصة.

6. جاء في المرتبة السادسة مجال خدمة المجتمع، وبمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري (0,71). ومرد ذلك لاعتقاد الكثير من الجامعات أن خدمة المجتمع عبارة عن إنفاق مالي بدون مردود.

7. وجاء في المرتبة السابعة والأخيرة مجال البرامج والتدريب، وبمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي(3.41) وانحراف معياري(.,75)، ومرد ذلك لاعتبار الكثير من إدارات الجامعات الخاصة أن الإنفاق على مجال البرامج والتدريب، وتحديث المقررات الدراسية، وتصميم البرامج الدراسية، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس في البرامج التدريسية نفقات مالية بدون مردود مالي.

4-4 مستوى تحقيق الجامعات لأهدافها.

كان المستوى العام لتحقيق أهداف الجامعات الخاصة المبحوثة عالياً كما يراه أعضاء الهيئة التدريسية، وبمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري(.,68). أما الترتيب التنازلي لتحقيق الأهداف الفرعية الثمانية للجامعات الخاصة فكان على النحو التالي:

1. جاء في المرتبة الأولى هدف تحسين مستوى الإيرادات المالية للجامعة وبمستوى عالي، وبمتوسط حسابي(4.07) وإنحراف معياري(.,82). وهذه النتيجة متوقعة لأن الهدف الأول للجامعات الخاصة كمشروع استثماري تحقيق الأرباح.

2. أما المرتبة الثانية فجاء هدف نشر المعرفة وتطورها، والإسهام في تقدم الفكر الإنساني، وبمستوى عالي وبمتوسط حسابي(3.78) وانحراف معياري(0.85) وهذا هدف يشكل ركيزة لرسالة الجامعة وأهدافها.

3. أما في المرتبة الثالثة فجاء هدف تنمية شعور الطالب بالانتماء للوطن وتحمل المسؤولية، وبمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي(3.75) وانحراف معياري(.,89).

4. أما هدف إتاحة فرص التعليم العالي النظرية والتطبيقية جاء في المرتبة الرابعة وبمستوى عالي، وبمتوسط حسابي(3.65) وانحراف معياري(87,٠). وكان من المتوقع أن يأتي بهذه المرتبة وبعد هدف تحقيق مستوى الإيرادات المالية للجامعة، وليس غريباً على جامعات أنشئت كمشاريع استثمارية هدفها الأول تحقيق الإيرادات.

5. وجاء هدف القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنظيمه في المرتبة الخامسة وبمستوى عالي، وبمتوسط حسابي(3.59) وانحراف معياري(٠93)

6. أما في المرتبة السادسة فجاء هدف خدمة المجتمع الأردني وتلبية حاجاته وبمستوى متوسط،وبمتوسط حسابي(3.50) وانحراف معياري(99,٠).

7. وحل في المرتبة السادسة هدف الاهتمام بشخصية الطالب واستقلاله الفكري وتنمية روح المبادرة لدية وبمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي(3.37) وانحراف معياري(1,٠).

8. جاء في المرتبة الثامنة والأخيرة هدف تعميق العقيدة الإسلامية والقيم الروحية والعناية بالحضارة الإسلامية ونشر حضارتها، وبمستوى متوسط وبمتوسط حسابي(3.82) وانحراف معياري(1.21).مما يدل على تباعد إجابات عينة الدراسة حول هذا الهدف.

4-5 اقتراحات أفراد العينة لرفع مستوى استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة للجامعات المدروسة.

تقدم أعضاء هيئة التدريس بعشرة اقتراحات لرفع مستوى استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة للجامعات المبحوثة :

1. كان اقتراح الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ورفع دخولهم الأكثر تكراراً(20) وبنسبة مئوية (21.3%).

2. وجاء اقتراح إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة في المرتبة الثانية بتكرار(13) وبنسبة مئوية (13.8%).

3. أما الدعم المالي المستمر للمدرس والطالب فجاء في المرتبة الثالثة وبتكرار (12) وبنسبة مئوية (12.8%).

4. وجاء اقتراح تطوير المكتبة وتحسينها من حيث المقتنيات ووسائل الاتصال بالمرتبة الرابعة بـ(10) تكرارات وبنسبة مئوية (12.8%).

5. أما اقتراحي الاهتمام بالبحث العلمي، وتعديل معدل القبول من 60 إلى 65 لجميع التخصصات في المرتبة الخامسة بـ (9) تكزارات و بنسبة مئوية (9.6%) لكل منها.

6. وجاء اقتراح الابتعاد عن الربحية في المرتبة السابعة بـ (7) تكرارات وبنسبة مئوية(7.4%).

7. أما منح الحرية لأعضاء هيئة التدريس، فجاء في المرتبة الثامنة وبـ (6) تكرارات وبنسبة مئوية(6.4%).

8. أما وضع نظام صارم لضبط تصرفات الطلاب فجاء في المرتبة التاسعة وبـ (5) تكرارات وبنسبة مئوية(5.3%).

9. أما وضع الجامعة لمعايير محدده لتسهيل القبول والتسجيل فجاء في المرتبة العاشرة وبـ(3) تكرارات وبنسبة مئوية(3.2%).

- بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المبحوثة نحو مدى استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى لمتغيرات (الجنس، والرتبة الأكاديمية، ومدة الخدمة في الجامعة).

- أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المدروسة نحو مدى استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة تعزى للجامعة:

1. مجال رسالة الجامعة: بين جامعة إربد الأهلية، وجامعة العلوم التطبيقية ولصالح جامعة العلوم التطبيقية

2. مجال الهيئة التدريسية: بين جامعة إربد الأهلية، وجامعة عمان الأهلية ولصالح عمان الأهلية.

3. مجال البرامج والتدريب: بين جامعة إربد الأهلية من جهة، وجامعات جرش الأهلية، وفيلادلفيا، والعلوم التطبيقية، وعمان الأهلية ولصالح هذه الجامعات الثلاث .

4. مجال الخدمات الطلابية: بين جامعة إربد الأهلية، وجامعتي العلوم التطبيقية وعمان الأهلية ولصالح هاتين الجامعتين.

5. مجال المكتبة ومصادر المعلومات: بين جامعة إربد الأهلية وجامعة عمان الأهلية ولصالح عمان الأهلية.

6. مجال خدمة المجتمع: بين جامعة إربد الأهلية وجامعة عمان الأهلية ولصالح عمان الأهلية.

7. مجال القبول والتسجيل: بين جامعة إربد الأهلية وجامعتي العلوم التطبيقية و عمان الأهلية ولصالح هاتين الجامعتين.

8. جميع مجالات الاعتماد: بين جامعة إربد الأهلية، وجامعتي العلوم التطبيقية وعمان الأهلية ولصالح هاتين الجامعتين.

9. وجدت الدراسة علاقة ايجابية ذو دلالة إحصائية بين لاستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة.

6-4 توصيات الدراسة:

بناء على النتائج السابقة توصي الباحثة بما يلي :

1. العمل على رفع مستوى استيفاء الجامعات الخاصة في مجال خدمة المجتمع وذلك عن طريق إقامة علاقات اتصال مع الجهات المختلفة في المجتمع بهدف تبادل المعرفة

واكتساب الخبرة، وكذلك تقديم البرامج والخدمات الوظيفية، والمجتمعية لأفراد المجتمع، وكذلك التعاون مع المجتمعات المحلية في دعم مؤسسات التعليم المهنية المرتبطة لاحتياجات المجتمع.

2. تكثيف جهود الجامعات الخاصة لدعم مجال البرامج والتدريب من حيث تصميم البرامج الدراسية وتطوير القدرات الإبداعية للطلاب، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في البرامج التدريبية داخل الجامعة، وتوفير الجامعة برامج تدريبية لتطوير أداء العاملين.
3. زيادة دعم الجامعات الخاصة لمجال رسالة الجامعة وأهدافها وذلك بزيادة اعتمادهم أساليب البحث العلمي في بناء الخطط المستقبلية، ومعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي من بطالة وفقر.
4. زيادة اهتمام الجامعات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس من خلال تقديم الدعم المالي لهم لإجراء البحوث والدراسات، وتوفير قواعد بيانات حديثة لتشجيعهم على إجراء البحوث.
5. تحسين الخدمات الطلابية المقدمة للطلبة في الجامعات الخاصة وذلك عن طريق تقديم خدمات طلابية متطابقة مع احتياجات الطلبة، وتوفير الدعم المالي والتسهيلات اللازمة لتقديم هذه الخدمات.
6. تطوير خدمات المكتبة ومصادر المعلومات وذلك من خلال توفير الترتيبات لطلبة الاستعارة مع مكتبات الجامعات الأخرى ذات الاشتراك الموحد، وتوفير خدمات البحث العلمي من مصادر داخل وخارج الجامعة.
7. تحسين خدمات القبول والتسجيل وذلك بوضع إجراءات سليمة من قبل الجامعات الخاصة للتأكد من مستوى الطلبة قبل التحاقهم بها.

8. إعطاء الجامعات الخاصة الأولوية العالية لهدف تعميق العقيدة الإسلامية والقيم الروحية والعناية بالحضارة الإسلامية ونشر تراثها ومبادئها.

9. التركيز على الاهتمام بشخصية الطالب واستقلاله الفكري وتنمية روح المبادرة لديه جميع الجامعات الخاصة.

10. الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ورفع دخولهم لتعميق انتمائهم وولائهم.

11. إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتطوير عملية التدريس وإدارة الجامعات الخاصة.

12. تقديم الدعم المالي للطلاب.

13. تحديد معدل 65بدلاً من60 للقبول لكافة التخصصات في الجامعات الخاصة.

14. منح حرية أكثر لأعضاء هيئة التدريس ووضع نظام صارم لضبط تصرفات الطلاب.

15. القيام بدراسات مماثلة من وجهة نظر الطلاب الدارسين في الجامعات الخاصة، ومن قبل الجهات المنتفعة من خريجي هذه الجامعات، وذلك بسبب المجاملة الواضحة في تعبئة الاستبيانات من قبل أعضاء هيئة التدريس تجنباً للإحراج مع إدارات جامعاتهم.

16. زيادة اهتمام الجامعات الخاصة باستيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة وخاصة جامعة إربد الأهلية.

17. إجراء دراسات مقارنة بين القطاع العام والخاص.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

اتحاد الجامعات العربية والمنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، **دليل منهجي للتقويم الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي العالي**، تونس، 1998.

أحمد،مروة كامل، أبو شيخه، نادرا حمد. (1998) " اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو أساليب التدريس،دراسة ميدانية على بعض كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات الأردنية،JOURNAL ARTICLES ،العدد،2، ص137-166

بدر، قاسم، و خليفة، غازي.(2003) **معايير جودة عضو هيئة التدريس الجامعي**، كلية الرستاق، بحث غير منشور،كلية الرستاق،سلطنة عمان: وزارة التعليم العالي.

حجازي، حسين التميمي، محمد(1996)، ضبط النوعية في التعليم العالي لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الأردن، مجلة الإدارة العامة، العدد(84)، المملكة العربية السعودية، 38-56.

الخطيب ، أحمد، (2001) **الإدارة الجامعية**،(دراسات حديثه)، الطبعة الأولى ،مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، إربد، الأردن.

الطالب، ربيعة عبد المجيد(1990) : **نظام الاعتماد العام و علاقاته بالكفاءة الإدارية في كليات المجتمع الأردني** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن.

طه،حسن جميل،أبوحويج،مروان،(1997) " أراء طلبة الجامعات الأهلية المختلطة في منطقة عمان الكبرى حول برامج تعليمهم الجامعي" **journal Article** ، العدد1،(89-142).

العريمي، حليس بن محمد، (2005) **"تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في سلطنة عمان كما يتصورها القادة الإداريون و الأكاديميون"** ،رسالة دكتوراه، قسم الإدارة و أصول التربية ،جامعة اليرموك ،الأردن، اربد

العزاوي، محمد عبد الوهاب (2002). **"متطلبات نظام إدارة الجودة الجامعية وفقاً للمواصفات العالمية آيزو 9000-2000"، مجلة بحوث مستقبلية**، العدد 5، مركز الدراسات المُستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، بغداد، (ص65-86).

غانم، فتح الله احمد، "مدى تطبيق نظام إدارة الجودة وأثرها على أداء كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية" **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص877-912، يناير، 2008

القريوتي، محمد، المطيري،يوسف،(2006) **إدارة الجودة الشاملة للعملية التربوية في جامعة الكويت من منظور أعضاء هيئة التدريس"** ،جامعة الكويت.

الزيادات،محمد مجيد،سوسن شاكر،(2008) **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**،عمان- الأردن .

الكيومي ، عبدا لله عيسى. (2002) ، **تقدير درجة إمكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في عمليات التربية بسلطنة عمان من وجهة نظر الإداريين والمعلمين فيها** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

محجوب، بسمان، (2003)، "إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة"، المنظمة العربية للتنمية_الإدارية.ص:103-169.

الموسوي، نعمان (2003). **"تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"**، المجلة التربوية (جامعة الكويت)، المجلد 17، العدد 67، (87-118).

معايعة، عادل سالم.(2004). **إدارة الجامعات الأردنية كما يراها الأكاديميون والإداريون**،رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة اليرموك،الأردن، اربد.

قانون التعليم العالي والبحث العلمي (رقم 4 لسنة 2001)، نشر في الصفحة(3601)، من العدد(4301)، بتاريخ (28\8\2001).

قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي(رقم 20 لسنة 2007)، نشر في الصفحة(2234)، من العدد(4821)، بتاريخ(16\4\2007).

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد الجامعات العربية (2000)، **اجتماع الخبراء العرب لوضع ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة**، المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية للمدة من 13-14 أيار.

ناجي، فوزية محمد(1988). **إدارة الجودة الشاملة والإمكانات التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي**، حالة دراسية.جامعة عمان الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك.

العاجز، فؤاد(2006) "**السمات الشخصية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة للتعليم العالي في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية**"، المجلد الثاني، العدد الأول، الجامعة الإسلامية، غزة.

الغميز، نايف خالد(2004) " **إمكانية تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي السعودية من وجهة نظر مديري الدوائر ورؤساء الأقسام في وزارة التعليم العالي**" رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

مصطفى، أحمد سيد(1997) " إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين" ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، جامعة الزقازيق ، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Swiss University, **Guidelines for Academic Accreditation in Switzerland,** the Swiss University Conference, December 2002.

AL-Bulushi,Khamis,Saleh.(2003).**Accreditation In An International Context Prospect For Implementation In The Oman Higher Education System.** University Of Pittsburgh American Councilon On Higher Education, phonnix:orx press.

Abu-Ashour,Khalifeh Mustafa.(1995).**Developing Accreditation Standards For Jordanian Universities,** Doctor Of Education, Oklahama State University

Gosling, David, and Vaneeta-Marie Dandrea (2001). "**Quality Development: a New Concept for Higher Education**" Car fax Publishing Company, Taylor & Francis Group, Vol. 7, No. 1. p7-17.

David W, :(1992) Higher Education: **Planning for the 21 century, Quarterly Review,** (Federal Reserve Bank of Minneapolis) Vol "16".

National Quality Assurance and Accreditation. (2004). **The Quality Assurance and Accreditation Handbook:** National Quality Assurance and Accreditation.

Hattendorf, Lynn, (1996), "**Educational Ranking of Higher Education: Factor Fiction?**" , A paper Persecuted at the Eighth International Conference on Assessing Quality in Higher Education, July 15,1996, Queensland, Australia, Available in www.eric.ed.gov

Cizas, A. E. (1997). **Quality assessment in smaller countries problems and Lithuanian approach. Higher Education Management.** *Global J. of Engage. Educe., 9*(1), 43-48.

Kells, R. I. (1983) **The Assessment Of College Performance,** Sanfrancisco, Jossey,Bass.

Sykes , Charies , (2003) , Community College Administrators Perception Of The Accreditation Process In The Stste Of Illinois , Dissertation Abstracts International ,A57,(09),3849.

Accreditation Council (2004) Requirements For Oman, System Of Quality Assurance In Higher Education , Musicat , Oman

Nutter,Mark,E(2002).A Study Of The Relationship Between Institutional Accreditation And Geneıal Education As Preceived By Faculty At Community Colleges. Dissertation Abstract International ,A 61

Al- Ghanboosi,S,S.(2002) Enhanchig Higher Education Services Through Implementaion Total Quality Management: Sultan Qaboos University As A Case Study . Doctorate Of Philosphy In Higher Education Management In The Faculty Of Education. University Of Manchester . Faculty Of Education.

ثالثاً: مراجع الانترنت

شعبان، عماد الدين، ورقة عمل، "الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية في ضـــوء المعـــايير الدوليـــة"، الجلـــسة الـــسادسة، 2006\10\17

HTTP://FACULTY.KSU.EDU.SA/DR_ALNAFEA/QD/IUQ.DOC

سركيس، فيروز فرح: هيئات الاعتماد في التعليم العالي، ورقة عمل قدمت لورشة العمل حول "إعادة تنظيم التعليم العالي الخاص" والتي عقدتها وزارة التربية والتعليم العالي فـي الفتـرة 10- 24/2/ 2004 ، المديرية العامة للتعليم العالي، بيروت، لبنان،2004

HTTP://WWW.HIGHER-EDU.GOV.LB/WS1-P3.HTM

الشلبي ، فاهوم (2004) ، " **نموذج رياضي لمقارنة نوعية التعليم في الجامعات الفلسطينية**. ورقة عمل أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة ، رام الله في الفترة الواقعة 3-5 \7\2004.

HTTP://WWW.QOU.EDU/HOMEPAGE/ARABIC/QULITYDEPARTMENT/QULITYCONFERNCE/PEPARS/SESSION7/FAHME.HTM

أبو الشعر، هند ورقة عمل، **معايير الجودة المعتمدة**، 21نيسان، الساعة11-12، 30)جامعة آل البيت، الأردن، 2007

HTTP://WWW.JINAN.EDU.LB/CONF/CONFLHS/1/6-2.DOC

أبو الرب، وآخرون،معايير الاعتماد الخاص: واقع ورؤية، **ورشة عمل حول" تطوير وتحديث معايير اعتماد تخصصات تكنولوجيا المعلومات"**، مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي، الجامعة الأردنية، الأردن، 2005.

WWW.IUGAZA.EDU.PS/ELEARNING/USEFUL_FILES/STANDARD.DOC

عارف،محمد بن جعفر"**ورشة عمل عن الاعتماد المؤسسي والأكاديمي المفهوم والمعايير**" الأحد،16\4\2009

WWW.ART.KAU.ED.SA/FILES/125

- موقع جامعة العلوم التطبيقية

HTTP://WWW.ASPU.EDU.JO/DEFAULT.ASPX?ALIAS

- موقع جامعة عمان الأهلية

HTTP://WWW.AMMANU.EDU.JO/NEW

- موقع جامعة فيلادلفيا

HTTP://WWW.PHILADELPHIA.EDU.JO

- موقع جامعة جرش الأهلية

HTTP://WWW.JPU.EDU.JO

- جامعة اربد الأهلية

WWW.INU.EDU.JO

- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

HTTP://WWW.MOHE.GOV.JO

HTTP://WWW.MOHE.GOV.JO/STUDYINGINJORDAN/TABID/59/DEFAULT.ASPX

- موقع هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي

HTTP://WWW.HEAC.GOV.JO/GUI/DEFAULT.ASPX

HTTP://WWW.HEAC.GOV.JO/GUI/SUB.ASPX?PID=350||FLAG=4

- جامعة عين شمس

http://www.asu.shams.edu.eg

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الفاضل/الأخت الفاضلة

تحية وبعد:

تقوم الباحثة بإعداد دراسة ميدانية بعنوان " **أثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة في الأردن : دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية**" استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة اليرموك.

ورغبة في الاستفادة من خبراتكم في هذا المجال وسعياً نحو الارتقاء بمستوى الأداء في الجامعات الخاصة في الأردن نحو الأفضل، فأن الباحثة ترجو قراءة كل فقرة من فقرات الاستبانه جيداً مع الحرص على أن تكون الاستجابة على كل فقرة تعبيراً صادقاً عن رأيك، علماً بأن جميع المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها ستكون في غاية السرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

رانيا الغزاوي

أولاً: المعلومات الديمغرافية والوظيفية

أرجو وضع علامة (×) عند الإجابة المناسبة:

1. الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى
2. الرتبة الأكاديمية ☐ أستاذ ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد
3. اسم الجامعة ☐ جامعة اربد الأهلية ☐ جامعة جرش الأهلية ☐ جامعة فيلادلفيا ☐ جامعة العلوم التطبيقية ☐ جامعة عمان الأهلية
4. مدة الخدمة في الجامعة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

ثانيا: أثر استيفاء معايير الاعتماد الأكاديمي الخاصة والعامة:

الرقم	الفقرة	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جدا
	المجال الأول: رسالة الجامعة وأهدافها					
.1	تتفق رسالة الجامعة مع الغرض من إنشائها.					
.2	تؤكد الجامعة على تحقيق التميز في الأداء الأكاديمي.					
.3	تتسم أهداف الجامعة بالوضوح والواقعية.					
.4	تعكس رسالة الجامعة أهداف المجتمع.					
.5	يتم وضع أهداف الجامعة في نشرات متاحة للجميع.					
.6	تعتمد الجامعة في بناء خططها المستقبلية على أساليب البحث العلمي					
.7	تراعي الجامعة عند وضع خططها الإمكانيات المادية المتوفرة.					
.8	تقوم الجامعة بتحديد مستويات التطوير ووضع خطط طويلة المدى.					
.9	تسعى الجامعة إلى توفير كوادر بشرية من الخريجين تتلائم مع احتياجات السوق.					
.10	تعمل الجامعة على معالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي كالبطالة والفقر.					
	المجال الثاني: الهيئة التدريسية					
.11	يتلاءم مستوى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة مع معايير الاعتماد الموضوعة من قبل وزارة التعليم العالي.					
.12	يملك أعضاء هيئة التدريس المؤهلات والخبرات الملائمة لأداء أعمالهم.					
.13	تضع إدارة الجامعة برامج لتقويم فاعلية التدريس.					

الرقم	الفقرة	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جدا
14.	يتم توفير دليل واضح لأعضاء هيئة التدريس لمعايير تطبيق الاعتماد في الجامعة.					
15.	تضع هيئة التدريس استراتيجيات لتطوير طرق وأساليب التدريس.					
16.	يساعد العبء التدريسي الأسبوعي هيئة التدريس في تطوير أداء الجامعة .					
17.	تعمل الجامعة على توفير أساتذة متخصصين لتدريس المقررات الدراسية.					
18.	يتم تقديم الدعم المالي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة لإجراء البحوث والدراسات.					
19.	تعمل الجامعة على توفير قواعد بيانات حديثة لتشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على إجراء البحوث.					
	المجال الثالث: البرامج والتدريب					
20.	توفر الجامعة برامج تدريبية بهدف تطوير أداء العاملين فيها.					
21.	تشجيع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في البرامج التدريبية داخل الجامعة.					
22.	يتم تحديث مقررات التدريس في الجامعة بشكل مستمر لتتواكب مع تطورات العصر والعلم.					
23.	يتم تصميم البرامج الدراسية لتطوير القدرات الإبداعية لدى الطلاب.					
	المجال الرابع: الخدمات الطلابية					
24.	يتم توفير الدعم المالي والتسهيلات اللازمة من إدارة الجامعة لتقديم الخدمات الطلابية.					
25.	توفر الجامعة مرافق متعددة لممارسة الأنشطة الطلابية المنهجية واللامنهجية.					

الرقم	الفقرة	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جدا
.26	يتم تعريف الطلاب بالخدمات المتوفرة في الجامعة.					
.27	توفر الجامعة خدمات شبكة المعلومات (internet) لأعضاء هيئة التدريس والطلاب.					
.28	يتوفر نشرات وأدلة طلابية لزيادة معرفتهم بمتطلبات وإجراءات التخرج					
.29	توفر الجامعة مراكز ومكاتب لبيع الكتب المقررة للتدريس.					
.30	تنسجم الخدمات الطلابية المتوفرة مع احتياجات ورغبات الطلبة بشكل عام.					
	المجال الخامس: المكتبة ومصادر المعلومات					
.31	تتسم مقتنيات المكتبة بالحداثة والتجديد لآخر ما نشر.					
.32	تساهم الكتب والمراجع والمعاجم المتوفرة في المكتبة في تطوير أداء الجامعة.					
.33	تتوافر الترتيبات اللازمة لطلبات الاستعارة بين مكتبات الجامعة الأخرى ذات الاشتراك الموحد.					
.34	توفير خدمات البحث العلمي عن المصادر داخل الجامعة وخارجها.					
.35	تعد المصادر والمراجع العلمية المتوفرة في المكتبة كافية من حيث الكمية والنوعية.					
.36	تعمل الجامعة على تبني فكرة المكتبة الإلكترونية.					
	المجال السادس: خدمة المجتمع					
.37	تتوافق مستويات المتخرجين مع المعايير الوطنية لمؤهلات الطلاب في مجلس الاعتماد لوزارة التعليم العالي.					
.38	تقوم الجامعة بتقديم برامج وخدمات وظيفية ومهنية لأفراد المجتمع.					

الرقم	الفقرة	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جدا
39.	تشجع الجامعة إقامة علاقات اتصال مع الجهات المختلفة في المجتمع بهدف تبادل المعلومات واكتساب الخبرة.					
40.	تقوم الجامعة بالتعاون مع المجتمع المحلي في دعم مؤسسات التعليم المهنية المرتبطة باحتياجات المجتمع.					
41.	تعمل الجامعة على اختيار أفراد من المجتمع المحلي في مجالسها العلمية والإدارية.					
	المجال السابع: القبول والتسجيل					
42.	يتوفر في الجامعة نظام قبول وتسجيل محوسب.					
43.	تتم عمليات القبول والتسجيل للطلبة في الجامعة بشكل طبيعي وهادئ.					
44.	تساعد عمليات القبول والتسجيل في الجامعة على تطوير أداء الجامعة.					
45.	تضع الجامعة معايير محددة لتسهيل إجراءات قبول الطلبة.					
46.	تتبع الجامعة إجراءات سليمة للتأكد من مستوى الطلبة قبل التحاقهم بها.					
47.	تقدم الجامعة للطالب توضيحات عن ترتيبات التسجيل وآلياته					

ثالثا:- أهداف الجامعات :- يساعد استيفاء الجامعات الخاصة لمعايير الاعتماد الأكاديمية في تحقيق الأهداف التالية:

الرقم	الفقرة	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جدا
.48	نشر المعرفة وتطويرها والإسهام في تقدم الفكر الإنساني.					
.49	إتاحة فرص التعليم العالي النظرية والتطبيقية.					
.50	القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنظيمه.					
.51	الاهتمام بشخصية الطالب واستقلاله الفكري وتنمية روح المبادرة لديه.					
.52	تنمية شعور الطالب بالانتماء للوطن وتحمل المسؤولية.					
.53	تحسين مستوى الإيرادات المالية للجامعة.					
.54	خدمة المجتمع الأردني وتلبية حاجاته.					
.55	تعميق العقيدة الإسلامية والقيم الروحية والعناية بالحضارة العربية الإسلامية ونشر حضارتها					

برأيك, ماهي أهم الاقتراحات لرفع مستوى استيفاء جامعتك لمعايير الاعتماد العامة والخاصة:

1:..

2:..

3:..

AL-Ghzawi, Rania. **The Impact of Conforming to The General and Special Accreditation Criteria on Achieving The Private Universities' Goals In Jordan: A Field Study From Faculty Members' Perspective**, Yarmouk university, 2009. (Supervisor: Professor Naim Nusair)

Abstract

This study aimed to recognize the impact of conforming to the general and special accreditation criteria on achieving the private universities goals in Jordan from faculty members' perspective. In order to achieve the study's goal, 484 questionnaires were distributed in five private universities, The total number of returned questionnaires was 254.

A descriptive statistical survey method was used by using (SPSS) program, and analysis of the collected data lead to the following findings:

1- The general level of conforming to the general accreditation criteria was high.

2- The seven dimensions of accreditation were available between high and medium level and the dimension of registration and acceptance was in the first level, at the second level was the dimension of faculty members, in the third level the university mission and it's goals, and in the fourth rank the students services, next the dimension of library and information resources, then the dimension of community services and finally, the dimension of programs and training.

3- The overall level of achieving the goals of the private university was high.

4- The faculty members presented a number of suggestions to raise the level of conforming to the general and specialization accreditation criteria.

5- There were no statistical differences in perception of the faculty members' responses towards conforming to the general specialization accreditation criteria due to (gender and academic rant) variables.

6- There were statistical differences of the faculty members' responses due to the university variable.

The study ended with recommendations to improve conforming to the general and specialization accreditation criteria, such as: working on raising the level of the private universities in the domain of community service, increasing the efforts of the private universities to support the dimension of programs and training, caring for faculty members and improving services provided to students in the private universities.

Key Words: conforming, accreditation, academic accreditation, accreditation criteria.